جامـــــــــعة وهـــران 2

كلية الحقوق والعلوم السيـــاسية

قسم العلوم السياسية

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة ثانية ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

الاتجاهات الجديدة للأمن

إعداد الأستاذة: نايربن رقية فتيحة

أستاذة محاضرة –ب-

قسم العلوم السياسية

السنة الجامعية: 2022-2023

مقدمة:

إن أهمية مادة الاتجاهات الجديدة للأمن في إطار تخصص العلاقات الدولية تبرز أكثر في ظل تنامي المفاهيم المحيطة بمفهوم الأمن ومستوياته على اختلاف المقاربات النظرية التي تناولت هذا المفهوم أو هذا الحقل وجعلته منفردا بمكانة بالغة في البحوث العلمية والعلوم السياسية.

وتزداد أهمية مفهوم الأمن أيضا تزامنا مع تنامي مصادر التهديد الجديدة والتي في الغالب هي المصادر اللاتماثلية التي دفعت بالدول إلى زيادة معدلات التأهب والاستعداد الأمني في جميع المجالات في بعدها الداخلي المحلي والإقليمي والعالمي لتحقيق أمنها والحفاظ عليه وتطوير قدراتها وكفاءاتها العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية في مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة.

إن حالة الأمن واللاأمن دفعت بالدول على اختلاف طبيعة توجهاتها الإستراتيجية والأمنية إلى الاندماج في الأجندات الأمنية للدول إقليميا وعالميا وتزامن ذلك مع زيادة الاهتمام التنظيري والطروحات الفكرية التي درست انتقال مفهوم الأمن من حالة مادية إلى حالة مضمونها قيمي غير مادي يُعبّر عن وضع المأزق الأمني والمعضلة الأمنية التي تترتب عن التغير الحاصل في طبيعة الحالة الصراعية التي تحكم العلاقات الدولية من جهة ومحورية الفرد–الإنسان– في خضم التوجهات الأمنية الجديدة للفواعل الدولية من جهة أخرى، والتي أثرت في الاختلافات الجوهرية في المنطلقات المعرفية الابستيمولوجية والتنظيرية للمدارس الأمنية في ظل المقاربات الجديدة للأمن منذ نهاية الحرب الباردة.

يتناول هذا الكتاب الاتجاهات الجديدة للأمن في مجموعة محاور رئيسية ترصد مجموعة المقاربات النظرية المهتمة بمجال الدراسات الأمنية من جهة والتطرق إلى أهم المراحل التاريخية التي حددت سياقا متباينا من حيث النشأة والمجالية والمستويات والتعاريف، وسجالا

متزامنا مع تطور بنية النظام الدولي وجملة التغيرات والتحولات التي أثرت في ديناميات البيئة الدولية، وانعكست على التحولات الابستيمولوجية المادية والقيمية التي أعادت صياغة مفهمة الأمن في العلاقات الدولية وحقل الدراسات الأمنية بصفة محددة.

كما يتطرق إلى التحديات الأمنية التي تواجهها الدول في سعيها الدائم نحو حماية أمنها والحفاظ على بقائها وتوفير الأدوات والآليات من أجل ذلك، وتطوير القدرات المحلية القومية والإقليمية والدولية على اختلاف التوجهات البراغماتية والمقاربات الإستراتيجية الكفيلة بمجابهة مصادر تهديد الأمن تلك التهديدات التماثلية واللاتماثلية التي تعيق عملية بناء الأمن في العالم.

قائمة المصطلحات باللغة الانجليزية:

قائمة المفاهيم الأمنية	
المصطلح باللغة العربية	**المصطلح باللغة الانجليزية**
الأمن واللاأمن.	Security and non-Security
الأمن والقوة	Security and power
الأمن والسلم	Security and peace
الأمن والاستقرار	Security and Stability
الأمن والتنمية	Security and development
الأمن والدفاع	Security and defend
الأمن والحرب	Security and war
أمن الدولة	State security
أمن الفرد	Individual security
أمن المجتمع	Society security
أمن الجماعة	Group security
المأزق الأمني	Security Impasse
المعضلة الأمنية	The Security Dilemma
المعضلة الأمنية المجتمعية	The societal security dilemma
الأمننة	Securitization
المركب الأمني	Security Complex
الأمن الوطني القومي	National Security
الأمن الإقليمي	Regional Security
الأمن العالمي	International Security
الأمن الدولي	Global Security
الأمن المجتمعي	Societal security
الأمن السياسي	Political security

الأمن الاقتصادي	Economical security
الأمن الاجتماعي	Social security
الأمن البيئي	Environmental security
الأمن الصحي	Healthy security
الأمن الهوياتي	Identity security
الأمن الديمقراطي	Democratic security
الأمن الإنساني	Human security
سياسات الأمن	Politics of Security
نظريات الأمن	Theories of Security
الدراسات الأمنية	Security studies
المقاربات النظرية للأمن	**Theories of Security**
المقاربات النظرية التقليدية(الكلاسيكية)	**المقاربات النظريةالحديثة(النظريات ما بعد)**
المدرسة المثالية	المقاربة العقلانية rationnelle
المدرسة الإستراتيجية	المقاربة البنائية constructivisme
المدرسة الواقعية الكلاسيكية	المقاربة النقدية critique
المدرسة النيو واقعية	مدرسة الأمن الموسع(كوبنهاجن) the Broad Security School
المدرسة الواقعية البنيوية	مدرسة باريس للدراسات الأمنية
الواقعية الدفاعية	المقاربة ما بعد الحداثة
الواقعية الهجومية	المقاربة النسوية
المدرسة الليبرالية	مدرسة العالم الثالث للأمن (محمد أيوب)
المدرسة الليبرالية المؤسساتية الجديدة	نظرية التنمية السلمية للأمن.(الصين)

أسماء المنظرين الأمنيين	
اسم المنظر باللغة العربية	اسم المنظر باللغة الأجنبية
كين بوث ونيكولاس ويلر	Ken Booth and Nickolas J. Weeler
زبيغنيف بريجنسكي	Zbigniew Brzezinski
والتر ليبمان	Walter Lipmann
سيين لين جونز	M.Lynn. Johnes
هولستي	Holesty
ألكار	Alker
كنيث والتز	Kinth Waltz
هنري كيسنجر	Henry Kissinger
جون مير شايمر	J.Johon. Mearsheimer
ألكسندر واندت	Alexander Wendt
ريتشارد أولمان	Richard Ullman
دافيد بالدوين	David Baldwin
"بياتريس بوليني	Beatrice Pouligny
باري بوزان	Barry Buzan
ستيفن والت	Stephen M.Walt
أولي وايفر	Olé Weaver
ميكاييل ديلان	Michael Dillon
أليكس ماكليود	Alex Macleod
وآن ماري داوست	Anne Marie D’Aoust
ودافيد قرودان	David Groudin
بيل ماكسويني	Bill Mcsweeny
ستيوارت كروفت	Stuart Croft
تشارلز فليب دافيد	Charles Philippe David
روجر توز	Roger Tows
بير كوفيتز	Pierre Kovitz
ادوارد عازار	Edwaed Azar
وليم لويس	William Lewis

Mende Louveter	ماند لوفيتر
John Herz	جون هيرز
Stephen Van Evera	ستيفن فان ايفيرا
Jack Snyder	وجاك سنايدر
Stephen Walt	وستيفن والت
Bruce Russet	بروس روست
Leonard Beaton	ليونارد بيتون
Stanley Hoffman	ستانلي هوفمان
Peter Haztention	بيتر كاتزنشتاين
Fredrick Kartochwil	وفريدريك كراتوشويل
Nicholas Onuf	ونيكولاس اونوف
Thierry Balzacq	تيري بلزاك
Max Horkheimer	ماكس هوركهايمر
Richard Ashley	ريتشارد آشلي

المحور الأول:مدخل إلى الأمن

تختلف المقاربات النظرية والاهتمامات الفكرية في حقل الدراسات الأمنية حول تحديد مفهوم الأمن وطبيعته وعلاقته بالحقول المعرفية الأخرى إلا أن ذلك زاد من ثراء معانيه واتساع دائرة الاهتمام الأكاديمي والعلمي به فهو أهم الحقول المعرفية في العلاقات الدولية حركية وديناميكية.

الموضوع: الضبط المفاهيمي للأمن والاتجاهات الجديدة للأمن

لطالما ارتبط الاهتمام بمفهوم الأمن بدراسات السلام والدراسات الإستراتيجية كما يعتبر حقل العلاقات الدولية إطارا خلاقا لمفهوم الأمن والدراسات الأمنية، ويعبر هذا المفهوم عن وجود اختلاف في ضبطه فهناك من يعرفه بدلالة التهديدات التي تواجه الإنسان والفرد والجماعة والمجموعة والمجتمع والدولة، أما آخرون فيركزون على مقاربة محورية حول سلوكيات الاعتداء والعدوان ضد الأفراد.[1]

وهناك من يعرف الأمن بدلالة مقوماته ومستوياته حيث يتعلق الأمن بمجموعة مقومات محورية كالجغرافيا السياسية للدولة والاقتصاد والنظام السياسي والتاريخ الحضاري واللغة القومية والتكوين الديمغرافي والاجتماعي من جهة، وتتحدد مستوياته الأساسية من جهة أخرى في أمن الفرد والأمن الإنساني والأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الدولي والأمن

[1] Barbara Delcourt, « la sécurité un concept polysémiques, January 2013, in : www.researchgate.net/publication/29

السيبراني..وكذلك تعتمد عملية تحديد مفهوم الأمن على مضمون مادي ومضمون غير مادي حسب طبيعة التهديدات الأمنية المادية وغير المادية.[2]

أولا: ضبط مفهوم الأمن:

يتجلّى الخلاف الجوهري في ضبط مفهوم الأمن بالتركيز على النطاق الأمني الذي يعبّر عنه ويُعرّف بدلالته، فالنطاق الأمني قد يكون **شخصياً** يتجسّد في الفرد أو الأسرة أو المجتمع، وقد يتمثّل النّطاق الأمني **جغرافياً يتعلّق بالحدود السياسية للدولة أو الإقليم أو العالم** ككل، فإذا كان الفرد يسعى لتوفير الأمن لذاته ولأسرته ولمجتمعه الصغير فيُترجم الأمن بالنسبة لذات الفرد الشعور بعدم الخوف من غيره الأفراد والمجتمعات الكبيرة، وإذا كانت الدولة تسعى في المقابل إلى توفير الأمن بتأمين حدودها وأراضيها وثرواتها وامتدادها الجغرافي فإنّ مصدر الخوف أو عدم الأمن يأتيها من الدول الأخرى كمصدر خارجي أو من الأفراد والجماعات كمصدر تهديد لأمنها وفي ذات السياق قد تظهر مصادر تهديد جديدة تصبح عوامل لا أمن للدولة سواء في نطاقها الداخلي أو الإقليمي أو العالمي.[3]

ينشأ الشعور بالحاجة إلى الأمن من السعي المستمر للدول إلى زيادة قواتها ومواردها العسكرية وغير العسكرية، وبدلا من أن يكون سببا في الشعور بالمزيد من الأمن والأمان يتحوّل إلى الاتجاه العكسي، فالدول لا تتوقف عند تحقيقها للتوازن الدولي وإنّما تسعى إلى تحقيق التفوق واكتساب عوامل قوة جديدة نتيجة انعدام الثقة في مجال العلاقات الدولية مما يؤدي إلى زيادة إمكانياتها الدفاعية والهجومية. وتلك العملية المتصاعدة من حالات انعدام الأمن يطلق عليها مصطلح "المعضلة الأمنية حيث يرجع كل من كين بوث ونيكولاس ويلر « **Ken Booth and Nickolas J. Weeler** »" نشأة المعضلات الأمنية إلى شعور

---

[2] وصفي عقيل، ايمن هياجنه، خالد العدوان، "مفهوم الامن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من ايلول 2001"، **مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد 48، العدد 3، 2021، ص.291

[3] محمد الأمين البشرى، **الأمن العربي المقومات والمعوقات**، ط1، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص.24

دولة ما بعدم اليقين والاطمئنان عمّا إذا كانت الاستعدادات العسكرية لدولة أخرى مجرّد استعدادات دفاعية بحتة بغرض دعمها أم أنها ذات طابع هجومي تهدف من ورائه إلى تغيير الوضع الراهن لمصلحتها".[4]

ومن أجل ذلك، يفيد معنى الأمن "تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تتهدّدها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبّر عن الرضا العام في المجتمع".

وفي سبيل تحقيق ذلك يقترح **زبيغنيف بريجنسكي Zbigniew Brzezinski** في كتابه: " الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم" سنة 2004 "أن ترتكز مهمة تأمين الدولة والأفراد في أجهزة الاستخبارات القومية، وسيكون الوضع الأمني مثمرا أكثر إذا انطوى على التزام تنظيمي ومالي بتحسين القدرات الاستخباراتية القومية".[5]

وبشكل عام فالأمن هو شعور وهدف وغاية كل دولة ومجموعة إنسانية وتنظيم إقليمي ودولي تسعى تلك الكيانات إلى تحقيقه وتوفيره عبر مجموعة من الأدوات والوسائل المشروعة وأحيانا أخرى غير مشروعة.

ثانيا: التأصيل النظري لمفهوم الأمن

عرفت الدراسات الأمنية تطورا هائلا تزامن مع ارتفاع معدّل التهديدات الأمنية الناجمة عن تنامي التحديات الأمنية المعاصرة التي تخضع لمجموعة مصادر تقليدية وجديدة لتهديد امن الدولة والحدود والإقليم والجماعات والأفراد وحتّى الأفكار، كما تغيّرت أبعاد ودلالات

---

[4] سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته، صيغه وتهديداته(دراسة في المفاهيم والأطر)، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19، 31 جويلية 2008، لبنان: الجمعية العربية للعلوم السياسية، ص.10

[5] زبيغنيو بريجنسكي، **الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم**، تر: عمر الأيوبي، بيروت: درا الكتاب العربي، 2004، ص.34

مفهوم الأمن بتغيّر معطيات البيئة الدولية والإقليمية والتي تؤثّر مباشرة في الأطروحات الفكرية الكلاسيكية والحديثة.

في الغالب يفسّر الواقعيون مفهوم الأمن بدلالة ارتباطه بكيان الدولة ويقصد به بالدّرجة الأولى أمن الدولة ضدّ الأخطار والتهديدات الخارجية ويتوقّف على زيادة القدرات العسكرية للدولة وإقامة التحالفات العسكرية ضمن الترتيب النووي العالمي.[6]

لكن الطرح الحديث لمفهوم الأمن تجاوز الطرح التقليدي الذي ربط مفهوم الأمن بالدولة كوحدة أساسية للتحليل حيث أصبح مفهوم الأمن يشمل الفرد والمجتمع والعالم ككل، ويعبّر عن مجموعة أبعاد كالبعد الإنساني والبعد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبعد السياسي والبعد البيئي إقليميا ودوليا.

وبذلك ظهرت تيارات فكرية تختلف في طرحها مع المفهوم التقليدي للأمن كالتيار ما بعد البنيوية الذي يدعو إلى تضمين أطراف أخرى غير الدولة ليشملها الأمن كالجماعة والفرد والعالم، فالأمن يجب أن يعبّر على رفاهية الدولة وحمايتها ويهتم بالفرد والمجموعة ويعزّز رفاهيتهم".[7]

في كثير من الأحيان يعبّر الأمن عن مستويات الدفاع المختلفة التي تمسّ أو تشمل الدفاع عن الحدود السيادة والهوية، اللغة والثقافة والدين، وحماية المصالح الإستراتيجية للدولة ضدّ التهديدات الخارجية، فالأمن يتطلب الدفاع باستعمال مختلف الوسائل المتاحة العسكرية وغير العسكرية كالوسائل السياسية والاقتصادية وهذا ما أكد عليه ماكنمارا حيث

---

[6] منيرة بلعيد، "الديناميكيات الامنية الجديدة في الاقليم المتوسطي: دور الجزائر الامني كفاعل في المنطقة"، **مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول الجزائر والامن في المتوسط": واقع وافاق**، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 19-30 افريل 2008، ص 100

[7] بن الصغير عبد العظيم، "الحرب على الارهاب وتاثيرها على الامن الانساني دراسة في تحوّل مضامين الامن لما بعد 11 سبتمبر 2001"، **مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول الجزائر والامن في المتوسط": واقع وافاق، مرجع سابق، ص.237**

رأى "أنّ توفير العيش الكريم والرفاهية للمواطنين وحماية ممتلكاتهم والحفاظ على استقرارهم كلّها عناصر تشكّل مكونات الأمن الوطني بالإضافة إلى محاربة الآفات الاجتماعية كالجريمة والعنف من جهة ووضع الأجهزة الإدارية المناسبة خدمة للبيئة والطبيعة".[8]

1/ مفهوم الأمن:

يثير مفهوم الأمن جدلا واسعا في الأوساط العلمية والأكاديمية المتخصصة من جهة ويشكّل هاجسا قويا لدى صناع القرار السياسي والدوائر القرارية والنخب الحاكمة من جهة أخرى لان أهميته المحورية تكمن في حماية مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني الذي تسعى الدول والمجتمع الدولي والإقليمي إلى تجسيده على أرض الواقع من خلال تبني مجموعة اتفاقيات مشتركة ومشاريع أمنية إستراتيجية بعيدة المدى.

كان يُفهم الأمن من منظور مركزية الدولة كفاعل أساسي في قدرتها على حماية الأمن وتأمين مصادره ضد أي اعتداء خارجي، فالأمن كان يشير إلى داخل الدولة أو إلى حدود تماسها مع الوحدات الأخرى بواسطة تشكيل القوات المسلحة والجيوش والانضمام إلى الأحلاف العسكرية حيث يرى **والتر ليبمان Walter Lipmann** "بأنّه المحافظة على القيم الأساسية في حالة السلم والحرب".[9]

والأمن مفهوم يحمل كذلك دلالات القدرة والخوف والتهديد والدفاع العسكري فحسب **سيين لين جونز M.Lynn. Johnes** فان الدراسات الأمنية ركزت في اتجاه المنظور الواقعي التقليدي على دراسة الحرب وطرق منعها والإستراتيجية العسكرية المتاحة للأغراض السياسية.[10]

---

[8] غربي محمد، "الدفاع والأمن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتيجية"، **مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط": واقع وآفاق، مرجع سابق، ص ص 250-252**

[9] عبد الفتاح علي الرشدان، تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير، **مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 46، العدد 3، 2019، (الجامعة الأردنية : كلية الأمير حسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية)، 2019، ص ص. 118-119

[10] **المرجع نفسه**، ص.119

لكن **هولستي** طرح نموذج المجتمع العالمي ذو خصائص مستجدة ساهمت في تغيّر مفهمة الأمن عبر تلك العلاقة الموجودة بين التهديدات والمخاطر، حيث يرى أن التهديدات والمخاطر التي تواجه المجتمعات والدول ليست بالضرورة ذات طابع عسكري بل ظهرت تهديدات متعددة وديناميكية أثرت على البيئة الأمنية العالمية لا تقل أهمية عن التهديد العسكري كالفقر والتخلف، والتغير المناخي وتلوث البيئة والانفجار الديمغرافي وندرة الموارد وانتهاكات حقوق الإنسان في مناطق النزاع المسلح والأمراض والأوبئة.[11]

أمّا **ألكار Alker** رائد الطرح النقدي الأمني فيرى" أنّ ظواهر مثل الانهيار الاقتصادي والظلم السياسي والندرة والتنافس الإثني والكوارث الطبيعية والإرهاب والجريمة المنظمة والأمراض تشكّل تهديدات على الأفراد لا تقلُّ حدّتها عن تلك التي أفرزتها الحروب والتي تعبّر عن جزء من مشروع كبير للإنعتاق الإنساني".[12]

الأمن هو مجموع الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمس أنفسهم وأموالهم، ووضع القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحماية وما يتضمنه ذلك من وجود السلطات القائمة على تنفيذ القوانين الأمنية والقضائية بوضع القواعد المتأتية لحراسة حدودها وتشكيل القوات المسلحة وعمل الأحلاف العسكرية إلى خد قيام الدولة بإجراءات ايجابية لتحقيق أمنها لشمل جوانب اقتصادية واجتماعية.[13]

يضع التصور الواقعي الكلاسيكي للأمن مفهوم **الهدف** أولى الأدوات الابستيمولوجية في تحديد ماهيته ونطاقه المعرفي، حيث يرى الواقعيون أن الأمن هو الهدف الدائم والثابت للسياسة الخارجية للدول إلى جانب أهداف أخرى كالقوة، الثروة، التأثير..فعلى حد تعبير **كنيث والتز Kinth Waltz** أن "الأمن هو الهدف الأول للدولة والذي يشجعه النظام الدولي،

---

[11] خالد خليفة بقاص، **الصراع الدولي على النفط في القارة الإفريقية**(الجزائر: النشر الجديد الجامعي، 2016)، ص.34

[12] Alker, Emancipation in the critical security studies project, p.191

[13] نجدت صبري ناكرة يى، الإطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية، ص.40

وبضمان بقائها أي الدولة تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى مثل الاستقرار، المصلحة والقوة."[14]

وفي ذات السياق، يعرّف **هنري كيسنجر Henry Kissinger** الأمن على أنّه:"أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء..فما من بلد سبق له أن اضطلع بمثل هذا الدور الحاسم في صوغ النظام العالمي المعاصر كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية، وظلّت السياسة الخارجية الأمريكية تعكس الإيمان بأن مبادئها الداخلية كونية شاملة."[15]

إذن، هدف التفاعل بين الدولة والنظام الدولي هو تحقيق الأمن من خلال تعظيم سبل الهيمنة وضمان البقاء كهدف جوهري للدولة في غياب مركز سلطوي دولي يهتم بمواجهة التهديدات الخارجية.[16]

وحسب **جون مير شايمر J.J.Mearsheimer**" فلا يوجد عالم ثابت يمكن معرفته ولا معان ثابتة، لا أرض آمنة، ولا أسرار عميقة، لا بُنى اجتماعية أو حدود للتاريخ.. لا يوجد إلا التفسير...والتاريخ نفسه يُفهم على أنه سلسلة من التفسيرات المفروضة على تفسيرات ما من واحد منها أساسي وجميعها اعتباطية."[17]

---

[14] رضا شوادرة، الأمن الدولي والدراسات الأمنية بين الاتجاه التفسيري والطرح الإنساني الشامل"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 15، العدد 28، 2018، ص.159

[15] هنري كيسنجر، **النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**، تر: فاضل جتكر(لبنان: دار الكتاب العربي، 2015)، ص.331

[16] جراية الصادق، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد 8، جانفي 2014، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمّة لخصر، الوادي)، ص.22

[17] رضا شوادرة، الأمن الدولي والدراسات الأمنية بين الاتجاه التفسيري والطرح الإنساني الشامل"،**المرجع السابق**، ص.163

ويعرّف **ألكسندر واندت Alexander Wendt** الأمن في هذا السياق بأنه: "مسألة إدراك وليست مسألة حتمية وهي مسؤولية صناع القرار وفق ما تريده الدولة حيث أن الأمن هو هدف تريده الدولة."[18]

يرى الواقعيون أن الأخطار العسكرية هي أهم التهديدات التي يواجهها أمن الدولة وخاصة التهديدات الخارجية، فالدراسات الأمنية تهتم بالدرجة الأولى حسب والتز بدراسة التهديد واستعمال ومراقبة القوة العسكرية.[19]

في حين يقدّم **ريتشارد أولمان Richard Ullman** تعريفا للأمن من خلال تكييفه لمجموعة من التهديدات التي تتدخل في توسيع مجالية مفهمة الأمن والمتمثلة في التهديدات الأمنية والعسكرية وغير العسكرية لتشمل الحروب خارج حدود الدولة والصراعات داخلها، ندرة الموارد الأولية، الكوارث الطبيعية مثل التغير المناخي والأوبئة بالإضافة إلى السياسات الشمولية للمجتمعات المغلقة المُهدّدة للخيارات السياسية المتاحة أمام دول أخرى."[20]

وتتأتى عملية تحديد التوجهات السياسية والأمنية للدول من خلال وضعها الأمني في خارطة التهديدات والمخاطر الناجمة عن التحولات والتغيرات التي يشهدها المجتمع الدولي، فتركّز القوى الكبرى بشكل جوهري على التهديدات الواقعة في البيئة الدولية وكذلك التغييرات

---

[18] عبد اللطيف بوروبي، "نحو نسق معرفي جديد لمفهوم الأمن في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث، 2020، ص.26، الموقع الالكتروني: www.almanhal.com

[19] رضا شوادرة، "تطور مفهوم الأمن الدولي في الدراسات الأمنية بين الاتجاه الحديث والتقليدي"، **مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد 5، جوان 2018، ص.101

[20] سالي خليفة إسحاق، الاتجاهات الحديثة في دراسات الأمن الدولي، **مجلة النهضة**، المجلد 14، العدد 4، أكتوبر 2013، (القاهرة)، ص.ص 5-6

الإستراتيجية الحاصلة في بعض الأقاليم مثل منطقة آسيا والمحيط الهادي وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط بينما تهتم الدول الأخرى بالتغيرات أو التهديدات ذات البعد الإقليمي.[21]

فالولايات المتحدة الأمريكية تؤسّس إستراتيجيتها العسكرية وعقيدتها الأمنية على التهديدات والمخاطر الآتية من أربعة دول وهي الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية، بينما تركّز روسيا على التهديدات الآتية من منظمة الشمال الأطلسي –حلف الناتو– خاصة وهذا ما يُبرّر العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا منذ فيفري 2022 م.

وتجدر الإشارة إلى أن **جيمس روزنو** وضع تعريفا للأمن من حيث اعتباره هدفا ذرائعيا في مجال محدد، يشمل أربعة متغيرات مستقلة ونابعة من عوامل شخصية كالتأهيل الاجتماعي والقيم والمفاهيم والأدوار، وعوامل تنظيمية كالمؤسسات والبنى التنظيمية الرسمية وغير الرسمية والسياسات البيروقراطية وبيئته الداخلية وتتضمن الثقافة السياسية والموارد البشرية وغير البشرية وبيئة خارجية تتجلى في أوضاع القوة والعلاقات والاتصالات والحلقات.[22]

بينما يتأسس مفهوم الأمن عند مدرسة الأمن الموسع من خلال فهم العلاقة بين النظرية والممارسة أي بين التركيب المفاهيمي والتوظيف السياسي له، ومن هنا يشير **دافيد بالدوين David Baldwin** أن فهم الأمن وتقديم تعريف حقيقي له يتحقق من خلال الفصل بين مضامينه النظرية والممارساتية وربطه بمفاهيم أخرى.[23]

---

[21] المحرز، الأمن القومي: كيف يفكر المخططون الإستراتيجيون في دول العالم؟، **اتجاهات الأحداث**، العدد 13، يوم التصفح: 2022/09/17

[22] نجدت صبري ناكرة يي، **مرجع سابق**، ص.52

[23] عبد الرفيق كشوط، "اخرطة الامن في العلاقات الدولية"، **المنهل**، مرجع سابق، ص.5

2/ مفهوم الأمن وعلاقته بالمفاهيم الأخرى:

الأمن هو حالة ترى فيها الدولة أنه ليس ثمة أي خطر في هجوم عسكري أو ضغط سياسي أو إجبار اقتصادي بحيث تتمكن من المضي بحرية في العمل على تنميتها الذاتية وتقدمها".[24]

لا يمكن أن يقوم عالم يكفل الأمن للجميع إلا على تأويل بلدان الشمال ونظراتها لمشاكلها الأمنية، كما لا يمكنه أن يتقبل تقديرا أحادي النظرة لأكثر المشاكل الدولية خطورة..إن حفظ الأمن مرتبط بمسعى قوامه سياسي أكثر من أي وقت مضى لأنه ينبغي أن يؤدي إلى مسار شامل يعيد تشكيل النظام الدولي ويكون فيه المفهوم الجديد للأمن قادر على إعطاء كل الأهمية لتلبية الحاجات المشروعة للشعوب".[25]

2-1/ الأمن والقوة:

إن محددات الأمن العسكري لأي دولة تكمن في قوتها العسكرية فلطالما شكلت القوة العسكرية أداة رئيسية في تحقيق أمن الدول من خلال جلب المزيد من مستويات القوة كالموارد والثروات والمكانة الدولية والنفوذ، وعلى مدار التاريخ الإنساني أثبتت تجارب الحروب التاريخية اعتمادها الأول والمحوري على القوة العسكرية(القوة الصلبة) في تحقيق أمنها العسكري وحماية مقدّراتها الاقتصادية والبشرية وبقاء الدولة.[26]

كانت **القوة** تتوزع في العالم على شكل نموذج يحاكي لعبة الشطرنج ثلاثية الأبعاد حيث تهيمن القوة العسكرية أحادية القطبية على قمة رقعة الشطرنج والتي تتجسد في الولايات

---

[24] جلال حدادي،**معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي**(الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017)، ص.13

[25] عبد العزيز بوتفليقة، "العولمة والأمن"، **مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول العولمة والأمن**(الجزائر: قصر الأمم، 2002)، مجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، 4-7 ماي 2002، ص.16

[26] هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**(الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010)، ص.65

المتحدة الأمريكية، وفي منتصف رقعة الشطرنج توجد القوة الاقتصادية متعادلة القطبية تتقاسمها الولايات المتحدة الأمريكية مع أوروبا واليابان والصين، أمّا في نهاية رقعة الشطرنج تنتشر العلاقات عابرة الحدود خارج سيطرة الحكومات والتي تتمتع بالقوة غير الشرعية في صناعة المال والاقتصاد والسياسة والأمن.[27]

إذن، هناك مرحلة حالية تشهد انتقالية القوة فيما بين الدول وانتشارها بعيدا عن كل الدول إلى الفاعلين من غير الدول وهنا تظهر معيارية جديدة لعلاقة القوة بالأمن، فهل القوة معيار لتحقيق الأمن أم هي مانعة له؟ فإذا ما قارننا بين القوة الأمريكية والقوة الروسية في مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة وإدارة الأزمات الدولية والتوترات الإقليمية تبدو عملية المقارنة خلافية فتختلف مواقع القوة في العقيدة الأمنية الروسية في مقابل الإستراتيجية العسكرية الأمريكية وتباين أدواتها ووسائلها في تحقيق العلاقة بين القوة والأمن.

وتؤكد الواقعية على اختلاف تياراتها "**أنّ السياسات العالمية هي سياسات القوة**"ولكن الخصوصية العالمية التي كانت تدرس حالتي الحرب والسلم تغيّرت وأصبح المشهد الأمني العالمي أكثر تعقيدا في توزيع القوة في العالم، ولمّا ركزت تحاليل الأمن في سياق السياسة الخارجية على البعد العسكري صنعت الدول الكبرى نظاما أمنيا خاصا بها قائما على استراتيجيات الموازنة أو الانضمام والبحث عن حلفاء جدد وبناء التحالفات الإستراتيجية والأمنية وتوحيد السياسات الدفاعية والهجومية بناء على القوة الناعمة والقوة الذكية هذا في مرحلة ما بعد استنزاف القوة الصلبة.[28]

لم يعد مفهوم القوة يعني التضمين العسكري للأمن لدى الواقعية بل يشير المعنى الجديد إلى أنها لا تقاس بالكم وإنّما تُعبّر عن النتيجة المترتبة عليها، فالقوة العسكرية

---

[27] جوزيف إس ناي، **مستقبل القوة**، تر: احمد عبد الحميد نافع، ط1(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)، ص ص. 17-18

[28] لعرباوي نصير، مفهوم الأمن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001(من المفهوم العسكري إلى المفهوم الحضاري)، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2،

السوفياتية من تجنّب الهزيمة في أفغانستان والتراجع عن سباق التسلّح الناجم عن تغيُّر معنى القوة.[29]

2-2/ الأمن والسلم:

يشير **الأمن** إلى حالة من الاستقرار بعيدا عن التهديدات والمخاطر وذلك لن يتحقق إلاّ في حالة **السلم** وفي ذلك إشارة دلالية على العلاقة المحورية بين السلم والأمن على أساس أن السلم هو بيئة الأمن وهو السبيل الحقيقي لبلوغ وضع الأمن.

وفي ذات السياق، يشكل الأمن والسلم الدوليين نظاما قانونيا يهدف إلى بلوغ حالة الاستقرار للعلاقات الدولية يقوم على الدعوة إلى حرية التجارة وإقامة مناطق التجارة الحرة، تبني الاعتماد المتبادل وحرية الاتصال بين الدول وتبادل التكنولوجيا والخبرات واحترام حقوق الإنسان والحريات ومبادئ القانون الدولي.

أثناء الحديث عن الأمن والسلم الدوليين تتجلى عمليات السلام في مناطق النزاع المسلح والحروب التي تتبناها منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولكنّها تبقى بعيدة كل البعد عن كل إسقاط نظري في حقل دراسات الأمن الدولي على حد تعبير "**بياتريس بوليني Beatrice Pouligny**" لأن التحيات ومعضلات الأمن الدولي يُنظّر لها ويُفكّر فيها بعيدا عن الرهانات الاجتماعية الواقعية، السياسية والاقتصادية التي تمسّ الاحتياجات الإنسانية.[30]

---

[29] عامر مصباح، **النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية**، ط2(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص. 203

[30] Beatrice Pouligny, **humanitaire :Ils nous avaient promis la paix ;Operations de l'ONU et populations locales**(Paris :Presse de science Po, 2004), 356p.

وما تحاول **بياتريس بوليني** دراسته أن المجتمعات المحلية تلعب دورا سلبيا أثناء النزاعات المسلحة والحروب في إطار تدخل القوات الأممية(القبعات الزرق) في بناء السلام في المنطقة ولا يتم إشراكها في عملية بناء السلام والأمن.[31]

يرى المفكرون الأمنيون في ظل النظريات الجديدة أنّه منذ انتهاء الحرب الباردة يبدو جليًّا حدوث تغيُّر جدي وخطير في منحى الأمن والسلم الدوليين، ففي الوقت الذي سجّلت فيه منظمة الأمم المتحدة ارتفاع منحنى السلام ما بعد الحروب المباشرة بين الدول بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية وأثناء الحرب الباردة وفي مناطق النزاع المسلح والحروب في منطقة الشرق الأوسط(مثل الحرب العراقية الإيرانية والحرب العراقية الكويتية وحرب الخليج الثالثة) وإفريقيا، تراجعت حالة السلم والأمن داخل الدول في إطار حدودها الجغرافية وامتدادها الإقليمي في إطار ما يسمّى بالحروب البينية أي داخل الدولة الواحدة بين الجماعات المسلحة والميليشيات والقوات التابعة للدولة، النزاعات العرقية والقبلية والصراعات الطائفية والإثنية.

يرى الأستاذ عماد عواد: "أن الأمن والسلام مفهومان نسبيان، وهو الأمر الذي يعني صعوبة الإزالة التامة لكافة مصادر التوتر وإنما يصبح الهدف هو استيعابها في إطار أوسع من التعاون يؤدي إلى التقليل من آثارها الضارة تمهيدا لإزالتها."[32]

---

[31] Alexandra Novosseloff, théories de relations internationales, **in Canadian Journal of Political science**, june 2005, p.196

[32] عماد عواد، الامن والسلام في البحر المتوسط، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 91، يناير 1988، ص.203

2-3/ الأمن والتنمية:

يرى هيثم الكيلاني أنه:"أصبح من أساسيات البيئة الأمنية أن تقام على ثلاثة دعائم رئيسية، القوة المسلحة، التنمية، الإنسان"[33]..،في حين يقدّم المنظار الأمريكي لعلاقة الأمن بالتنمية الاقتصادية ثلاثة محددات أعلنها الرئيس الأسبق **بيل كلينتون** حين قال: إن سياسة الأمن القومي تُبنى على ثلاث مقومات وهي:

- ❖ الأمن الاقتصادي في الداخل.
- ❖ القيام بإعادة هيكلة القوات المسلحة.
- ❖ دعم القيم الديمقراطية في العالم.

بعد الحرب الباردة، سلّمت السياسة الأمنية الأمريكية أن الخطر الرئيسي لم يعد من روسيا بل من التحديات الاقتصادية العالمية التي تفرضها المنافسة الاقتصادية الأوروبية واليابانية، وعليه أصبح من الضروري اعتماد الضربات الوقائية الاستباقية بدلا من سياسة الردع والاحتواء.[34]

يقف المحافظون الجدد وراء تغيّر التفكير الأمني والتوجه الاستراتيجي الجديد في اعتماد أسلوب الضربات الوقائية والاستباقية لأنه أكثر فعالية في مواجهة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والدول المارقة والنظم الإقليمية الصاعدة التي تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلاً.[35]

---

[33] نجدة صبري ناكرة يي، **المرجع السابق**، ص.52

[34] حسام سويلم، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 150، السنة 38، أكتوبر 2002، ص. ص.290-297

[35] خليل إبراهيم حجاج، محمد احمد المقداد وصايل فلاح السرحان، "اثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة:1990-2010، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 40، العدد 2، 2013، (الأردن: الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي) ص.385

ثمة ارتباط وثيق بين مفهومي الأمن والتنمية وفي تحقيقهما علاقة تكاملية ومركبة بين ظاهرتين محوريتين في حياة الفرد، والدولة والنظام الدولي، فلا يمكن أن نتناول مفهوم الأمن في إطار القوة العسكرية بمعزل عن القدرات والموارد الاقتصادية ولا يمكن أن نتحدث عن إعلان الحروب دون حاجة الدول إلى الحصول على المزيد من الثروات والموارد التي تشكل أدوات أمنية لتحقيق التنمية.فانعدامها أو نُدرتها يُشكّل تهديدا للأمن الاقتصادي والتنمية الوطنية وبالتالي، فالأمن والتنمية متغيران متلازمان.[36]

كما لا يمكن الحديث عن ممكنات التنمية في جو من الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بل تحتاج الدول إلى بيئات آمنة ومستقرة لأمكنة التنمية، فكثيرة هي الدول التي تشكل بيئات اقتصادية أمنية هشة في ظل الحروب الأهلية والنزاعات العرقية والأزمات الداخلية هذه الأخيرة تُشكل تهديدات أمنية تُعيق عجلة التنمية وتُهدّد أمن الدول.

فرضت مفهمة الأمن الواجب تفسيرها ودراستها مستقبلا في ظل تغيّر قواعد اللعبة الدولية توجهات جديدة لوضع تفهيم جديد للأمن سواء أثناء الأزمة أو بعد حدوثها، **فنظرية الصعود السلمي للصين** أيقنت علاقة تكاملية بين مركب **الأمن القومي** و**التنمية السلمية** أي أن الأمن مفهوم مركب لا يمكن أن نتحدث عن الأمن العسكري فقط، بل وجب اعتماد مفهوم كلاني للأمن يقوم على أساس الأمن التكاملي التنموي لأنّ العملية التنموية هي محور كل القطاعات الأمنية.

وأضاف "**هو جنتاو**" مفهوم التنمية السلمية ليحدد تفهيما جديدا للأمن وذلك من خلال التركيز على أنّ: "فلسفة الصعود السلمي وحماية الأمن القومي بعيدا عن إقامة القواعد

---

[36] مبروك ساحلي، "جدلية الأمن والتنمية"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 11، المجلد 9، 30 جوان 2016،(جامعة أم البواقي، الجزائر)، ص ص.46-47

العسكرية أو الحروب والمهام القتالية والقوة العسكرية بل تعتمد على مقومات غير تقليدية بل مبدعة وذكية."[37]

" فالأمن ليس القوة العسكرية وإن كان يشتمل عليها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه يحتوي عليه، إن الأمن هو التنمية ومن دون التنمية لا مجال للحديث عن الأمن، حيث أن أمن الدولة ليس التنمية العسكرية فحسب، إنّه مفهوم شامل يدخل في تكوينه اعتبارات مختلفة منها الداخلي والخارجي، منها الاقتصادي ومنها الاجتماعي ومنها السياسي ومنها العسكري."[38]

الموضوع: أبعاد الأمن في العلاقات الدولية

التقت معظم الدراسات الأمنية الحديثة بما فيها الواقعية التنقيحية في فكرة محورية تكمن في أن تطورات الساحة الدولية بعد الحرب الباردة وإفرازاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية قد انعكست بشكل واضح على أبعاد الأمن، حيث يرى **باري بوزان Barry Buzan** أن أمن الجماعة الإنسانية الإقليمية والدولية يتحدّد في خمسة أبعاد جوهرية:

1/ البعد العسكري: هو أهم عامل قام عليه الطرح التقليدي لمفهوم الأمن وأبقى عليه الطرح الحديث، ويشير إلى العلاقة الموجودة بين الأسلحة المدمرة والقدرات الدفاعية ومدركات الدول ونوايا وأهداف بعضها تجاه البعض الأخر في تأمين قدراتها الدفاعية والهجومية لصد أي اعتداء أو أي شكل من أشكال التهديد.

---

[37] وليد عبد الحي، "الأمن القومي والمنظور الجديد" ، **في: فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، بلهول نسيم وآخرون(الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015)، ط1، ص. 11

[38] نجدت صبري ناكرة يى، الإطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية، منتدى سور الأزبكية، القاهرة، **الموقع الالكتروني**: www.BookS4ALL.Net

2/ البعد السياسي: ويشير إلى معيار أساسي في تحقيق الاستقرار السياسي بعزل مجموعة التحديات التي تعيق امن الدولة واستقرارها في إطارها الإقليمي والدولي، فاستقرار النظام السياسي والمؤسسات السياسية وممارسة السلطة السياسية وفق مصادر الشرعية كلّها مؤشرات يحكمها البعد السياسي للأمن.

3/ البعد المجتمعي: يتمثل هذا البعد في دور الدولة في حماية مقوّماتها الذاتية الهوياتية كاللغة والثقافة والدين والعادات والتقاليد من كل تهديد خارجي من شأنه أن يضمن الولاء والانتماء إلى الوطن والأمة.

4/ البعد البيئي: لم يعد الأمن يقتصر على مواجهة تحديات عسكرية ومادية تقليدية بل أصبحت البيئة تتعرض لجملة من التهديدات الطبيعية والبشرية كمصادر تهديد جديدة للأمن الوطني والإقليمي والدولي. وتتجلى في المشاكل البيئية كانتشار التلوث البيئي والتغيرات المناخية كظاهرة الاحتباس الحراري وانتشار الأوبئة والأمراض بالتزامن مع تداعياتها على الأمن الصحي والأمن البيئي والأمن الإنساني.

5/ البعد النفسي في إدراك الحالة الأمنية: وهو الذي يتعلق بتصور الأمن باعتباره تحررا من الخوف وانتفاء للتهديد أي أنه حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى عن تهديد الوجود والبقاء كما يتعدّى إلى شعور الأفراد والمجتمعات، وفي الغالب يتغذّى خطاب الأمننة من فكرة الشعور عند الفاعل المُؤمنِن سواء كان رئيس الدولة أو الحكومة أو المؤسسات السياسية أو الأحزاب السياسية أثناء الحملات الانتخابية بضرورة التحرر من أي شكل من أشكال الخوف وانعدام الثقة إدراكا للحالة الأمنية التي تعكس خطاب الأمننة".

6/ البعد التنموي للعملية الأمنية: تدخل ضمن هذا البعد التنمية كمحدّد أساسي لمفهوم الأمن على اعتبار أنه لا يمكن تشكيل مستويات معينة من الاستقرار دون توفر درجات معتبرة من التنمية، فالعلاقة واضحة تناسبية طردية وهي تعبّر عن تكاملية وظيفية ويعتبر

روبرت ماكنمارا أبرز روّاد هذا الطرح وأكثر منتقدي الاتجاه التقليدي للأمن، حيث قال:" إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمّنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري وإن كان يشمله، إن الأمن يعني التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن فإذا لم توجد هناك تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها، فإنّ النظام والاستقرار يصبحان أمرا صعبا."[39]

المحور الثاني: إبستومولوجيا الأمن والتطور التاريخي للدراسات الأمنية

سبق أن سيطر المنطق الواقعي في تحليل مفهوم الأمن وتفسيره بدلالة قضايا الأمن العسكري ومحورية أمن الدولة في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية لكن وخلال فترة منتصف الثمانينيات عرف هذا المفهوم تطورا ملحوظا وتغيّرا هاما في طريقة تناوله ومواضيعه ومجالاته وعلاقته بالعلوم الأخرى على حدّ اجتهاد **ستيفن والت Stephen M.Walt والذي اعتبرها مرحلة النهضة في الدراسات الأمنية** حيث تدخلت عوامل كثيرة كتوسّع البنية الجديدة للأجندات الدولية والتي اخترقت مجالات عديدة كالاقتصاد والاجتماع والبيئة والأمن.

وعليه، أصبح لابدّ من إعادة النظر في المنطلقات الفلسفية والابستمولوجية التي اعتمدت عليها الطروحات التقليدية في مواكبة التطورات الإستراتيجية الجديدة التي تحيط بظاهرة الأمن الدولي.

---

[39] روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن**، تر: يوسف شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970، ص 125.

1/ ابستومولوجيا الأمن ومجالاته:

يثير موضوع الأمن نقاشات أكاديمية وسياسية وإستراتيجية مهمة نظرا للتطور الهائل في كم الدراسات النظرية التي عالجت مفهوم الأمن من جهة وبسبب المناظرات التاريخية والابستمولوجية التي تزامنت مع مجموعة الأحداث والمحطات التاريخية المهمة في تاريخ المجتمع الدولي والمنظومة الكلانية العالمية.

إن تحديد مفهوم الأمن ومعناه الاصطلاحي والميتالوجي وقف عند معضلة فكرية نقدية بنّاءة أتاحت للمنظرين المتخصصين في ميدان الأمن جعله مفهوما شاملا وكلانيا يتعلق بقضايا كثيرة ويشمل عدة مجالات، ولهذا كانت مسألة تحديد معنى المصطلح مسألة صعبة من حيث المضمون **الابستمولوجي**(المعرفي) و**الميتالوجي** (المفهوماتي) فبالنسبة للبعض، فإن تحليل معنى الأمن يعود إلى تعريفه بإعطائه معنا بيانيا مكثفا ووافيا وهذه المسألة صعبة على حد تعبير **أولي وايفر Olé Weaver** حيث ركز مع زملائه على ضرورة وضع تصوّر **أولي** لمفهوم الأمن أي **مفهمة الأمن (Conceptualiser) بمنحه مضمونا محدّدا وواسعا وقابلا لأن يفيد في الأخير معنا محدّدا.**[40]

في حين اقترح **ميكائيل ديلان Michael Dillon** البحث **ايتيمولوجيا وجينيالوجيا** المصطلح لتعني **الأولى** نظام الخطاب ومصطلحاته الأساسية بالتركيز على معناها الحقيقي، أما الثانية فتطرح إشكالا مهما حول دخول الأمن في الخطاب وعليه ينظر إلى الأمن كتعبير مزدوج."فالأمن ليس مجرّد وسيلة للتحرر من الخطر، ولكن أيضا وسيلة للحدّ منه على

[40] سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2019، ص.17

اعتباره ناجما عن الخوف، فالأمن يتطلب مكافحة مضادة للسيطرة وكبح وتحييد هذا الخوف وعليه فهو يبحث على نحو ما وضع ما يهدّدنا في خطر".[41]

وقد اشتق مصطلح الأمن في الأصول اللاتينية من **Securitas** المتكونة من **sine** أي **sans** باللغة الفرنسية وكلمة **Cure السلامة** أي غياب السلامة والأمن على عكس معاني أخرى أصبحت متداولة فيما بعد.

ويشير مدلول كلمة أمن على أن مصدرها مشتق من: **آمن، يأمن أمنا وأمانا وآمنة** أي اطمأن ولم يخف فهو آمن وأمن البلد إذا اطمأنّ فيه أهله وأمن الشر إذا سلم منه، "فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالغير وبالله أولا ومنه جاء الإيمان وهو التصديق والوثوق وما ينجر عنهما من راحة النفس."[42]

تسعى مختلف الدراسات الحديثة إلى إخراج مفهوم الأمن من إطاره الضيق ليستوعب جميع التحولات التي تشهدها السياسة الدولية في جميع المجالات كشكل من أشكال التكيف المعرفي مع التحديات الجديدة والتحولات الدولية الراهنة.

ومن هذا المنطلق، يرى **باري بوزان Barry Buzan** في دراسته المعنونة "**الشعب والدول والخوف**" « **People, States and fear** » لإيجاد رؤية عميقة وشاملة حول الدراسات الأمنية فتشمل السياسة والاقتصاد والمجتمع والبيئة والمجال العسكري، وهذا من شأنه أن يجعل الدول تنخرط في "**التغلب على سياسات أمنية مفرطة في التمركز على الذات والتفكير بدلا من ذلك بالمصالح الأمنية لجاراتها.**"[43]

---

[41]Ayse Ceyhan, la sécurité : Dillon, Weaver, Williams et les autres, **Culture et conflits**, 1998, **in:http ://www.conflits.org/index 541.Html**

[42] الطيب البكوش، "الترابط بين الامن الانساني وحقوق الانسان"، **المجلة العربية لحقوق الإنسان** 10 جوان 2003، ص ص 164-165

[43] Barry Buzan, **People,States and fear**(London :Harvester wheat-sheaf, 1983), p. 218

2/ سمات مفهوم الأمن: إن الأمن مفهوم مركب من خلال مستوياته وأبعاده حيث يحمل الأمن ثلاث صفات أساسية في تحديد ماهيته وطبيعته كالصفة النسبية والانعكاسية الديناميكية.

أ* الصفة النسبية: مفهوم الأمن مفهوم نسبي وليس مطلقا فهو لا يتحقق بشكل مطلق لان ذلك يعني التهديد المستمر للدول الأطراف في النظام الدولي فامن الدولة ا هو لا امن الدول الأخرى (فكرة التدمير الشامل خلال فترة الحرب الباردة).

ب* الصفة الانعكاسية: ويقصد بها أن دفاع الدولة عن أراضيها هو "**انعكاس**" ضمني للدّفاع عن قيم معينة **لأن تهديد أمنها يعتبر تهديدا مباشرا لوجودها المادي.**

ج* الصفة الديناميكية: مفهوم الأمن غير ثابت لأنه مفهوم متغير يتأثر بالديناميكية البنيوية للبيئة الدولية والإقليمية فالأمن مفهوم ديناميكي غير جامد يتأثر ويتكيّف مع التغيرات والتحولات الحاصلة على مستوى البيئة الداخلية والخارجية الدولية.

3/ السياق التاريخي لتطور مسار الدراسات الأمنية:

مرت الدراسات الأمنية بتطور هائل من حيث التناول والتفسير ومجالات التنظير الأمني من خلال التوقف عند أهم المراحل التاريخية التي شكّلت محطّات رئيسية في تبلور فكر أمني حديث يقوم على مجموعة منطلقات فلسفية وابستمولوجية مختلفة ويتجدّد في مجموعة أبعاد بيئية واقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية ونفسية أيضا تتعلق بالدوائر القرارية الداخلية والخارجية وبالمؤثرات المحيطة ببنية المجتمع الدولي الى جانب الظواهر الدولية التي شكّلت انعكاسا تطوريا للظاهرة الأمنية سواء في الدراسات التقليدية أو الدراسات الحديثة للأمن.

3-1/ تصنيف المرحلية التاريخية لتطور الدراسات الأمنية:

تتفق معظم الدراسات الأمنية على انّه لا يوجد تاريخ محدّد لبداية الاهتمام بموضعة الأمن في المجتمعات القديمة ولكنها تجمع على أن الظاهرة الأمنية ظاهرة قديمة قدم الإنسانية والتجمعات البشرية والحضارات العريقة والعلاقات الدولية، وقد اهتمت بعض المدارس بتصنيف مراحل تطور الدراسات الأمنية ومنها ما هو متعلق بفترات تاريخية معينة ومنها ما هو مرتبط بحدث تاريخي معين كالحروب أو الصراع الدولي ومنها ما هو مرتبط بمجال معين من مجالات عديدة تحدّد طبيعة الظاهرة الأمنية.

1* تصنيف أليكس ماكليود وزملائه: حاول كل من أليكس ماكليود وآن ماري داوست ودافيد قرودان **Alex Macleod, Anne Marie D'Aoust et David Groudin** وضع تصنيف لتطور الدراسات الأمنية يشمل خمس مراحل تاريخية أساسية تعكس ظروفا تاريخية تزامنت مع وضعي **الحرب والسلم.**[44]

[44] Alex Macleod, Anne-Marie D'Aoust et David Groudin, « **Les études de sécurité** », **Théories des relations internationales : contestations et résistances**, ed.Alex Macléod et Dan O'Meara(Québec :Athéna Editions, 2007), p.352

مخطط رقم (1): تصنيف أليكس ماكليود لتطور الدراسات الأمنية

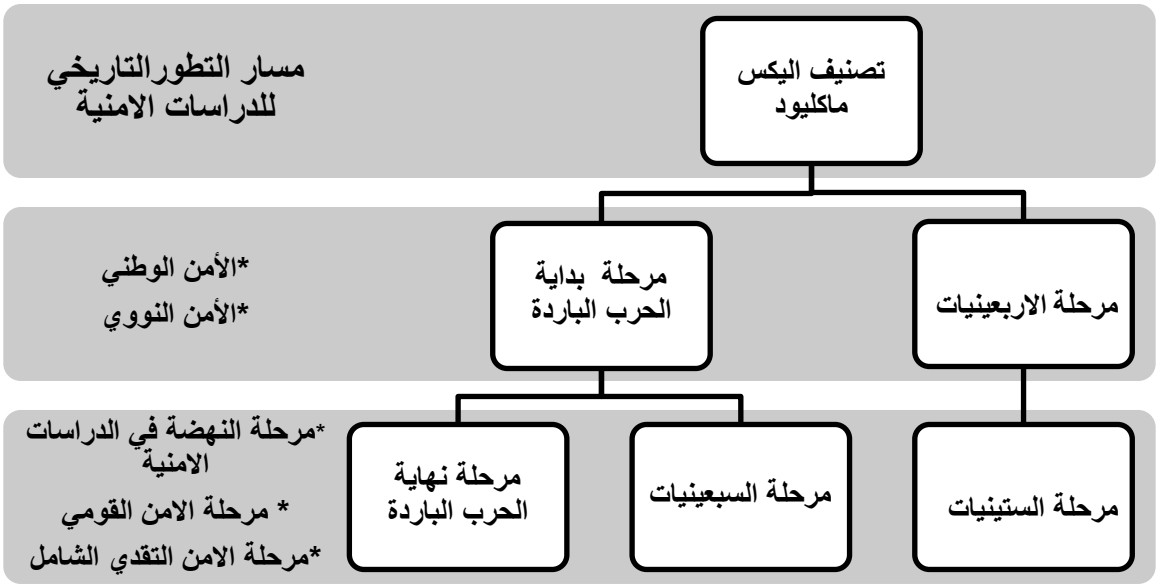

المصدر: إعداد الباحثة

1*1/ مرحلة الأربعينيات إلى غاية منتصف الخمسينيات: تثير هذه المرحلة جدلا كبيرا في حقل الدراسات الأمنية في ظل تطور تصور خاص بالأمن داخل الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصبحت تهتم بما يسمى **"بالأمن الوطني"**والمتعلق بأمن المؤسسات السياسية والإقليم والشعب وحمايتها ضدّ أي شكل من أشكال التهديد خاصة العسكري منها.

وخلال هذه المرحلة حدّد **دافيد بالدوين David Baldwin** أربع مواضيع أساسية لدراسة الأمن [45]وهي:

1-الأمن لم يكن الهدف الأساسي والدائم للدول ولكنه يشكّل قيمة من بين قيم أخرى.

2-الأمن الوطني هدف يحقّق بالوسائل العسكرية وغير العسكرية.

[45] سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية..، المرجع السابق**، ص ص.22-23

3- إن التركيز والاهتمام بتطوير ميدان السياسة العسكرية (الصناعة العسكرية، التفوق العسكري والإستراتيجية العسكرية..) كان نتيجة لتزايد المأزق الأمني.

4- ثمة علاقة مهمة وقوية بين الأمن الوطني والمسائل الداخلية بل تكاد تعبّر عنه.

1*2/ مرحلة بداية الحرب الباردة واشتداد الحرب النووية:

يبدو أن بدايات الحرب الباردة ونهاية التفرد الأمريكي في ميدان الأسلحة النووية والصناعة الحربية سنة 1949 سمحت للنادي النووي الدولي بانضمام أعضاء جدد تهتم بزيادة التفكير بالحرب النووية والسباق نحو التسلح وسياسة الأحلاف العسكرية وسياسة الأمن الوطني، جعل من أصحاب هذا التصنيف يُركّزون على هذه العناصر التي تؤثر مباشرة على تحديد المرحلة الثانية من مراحل تطور الدراسات الأمنية التي تزامنت مع تطور الدراسات الإستراتيجية أي "العصر الذهبي للدراسات الإستراتيجية على يد **قراي Gray، والت Walt، فريدمان وبالدوين** Freedman et Baldwin.[46]

1*3/ مرحلة الستينيات:

تشكّل هذه المرحلة بداية انحسار وتراجع الدراسات الإستراتيجية وتنامي الاهتمام بالدراسات الأمنية حيث وصفت هذه المرحلة بالنهضة في الدراسات الأمنية حين سرّعت بانفصال هذا الحقل عن الحقل الاستراتيجي وأصبحت الدول الكبرى تولي اهتماما كبيرا بمذاهب الأمن وحقل الدراسات الأمنية.

1-4/ مرحلة السبعينيات:

استمرت مرحلة النهضة في الدراسات الأمنية خلال هذه المرحلة متزامنة مع مجموعة وقائع تاريخية شكّلت منعطفا حاسما في تاريخ التأسيس لميدان فرعي جديد في العلاقات الدولية حول الأمن ب:

1* نهاية الحرب الفيتنامية سنة 1975 في إطار الصراع الإيديولوجي.

[46] **المكان نفسه.**

2* اشتداد الحرب الباردة بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان سنة 1979.

3* وصول قيادات سياسية أكثر انفتاحا على العالم لديها توجهات إستراتيجية وأمنية جديدة مثل مارغريت تاتشر في بريطانيا سنة 1979 ورونالد ريغان في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1980.

4* تأسيس مراكز بحث جديدة متخصصة في الدراسات الأمنية والتي تدعّمت بأهم المجلات العلمية والأكاديمية مثل مجلة« International Security »

5* بروز منظور جديد وتجديدي للواقعية الجديدة مع كنيث والتز في كتابه Theoryvof » « international Poliltics سنة 1979 أين أبرز أهمية الأمن كأولوية إستراتيجية قومية للدول وليس تعظيم القوة كما هو الحال مع الواقعية التقليدية.[47]

1-5/ مرحلة نهاية الحرب الباردة:

المرحلة النقدية حيث يظهر جليّا محاولات فكرية لمنظرين جدد في الثورة على المنظور التقليدي للأمن بتحويل معنى الأمن المنبثق عن الابستيمولوجيا الوضعية إلى معان أخرى غير مادية تتعلق بقضايا جديدة للأمن والتي تزامنت مع مرحلة التسعينيات إلى المرحلة الحالية التي عرفت اجتهادات عديدة حاولت إخراج الأمن من إطاره الضيّق إلى شموله كل المجالات التي تحيط بالفرد والجماعة والدول والأمم والمجتمع الدولي ككل.

2/ تصنيف بيل ماكسويني Bill Mcsweeny

يقوم تصنيف بيل ماكسويني للدراسات الأمنية على مبدأين تزامنا مع تطور الحقل الأمني وهما فكرة **الأمن الجماعي وفكرة الأمن الوطني**، وعلى هذين الأساسين يقسّم تطور الدراسات الأمنية إلى أربعة مراحل تاريخية وهي:

[47] **المرجع نفسه**، ص.24

مخطط رقم (2): تصنيف بيل ماكسويني لتطور الدراسات الأمنية

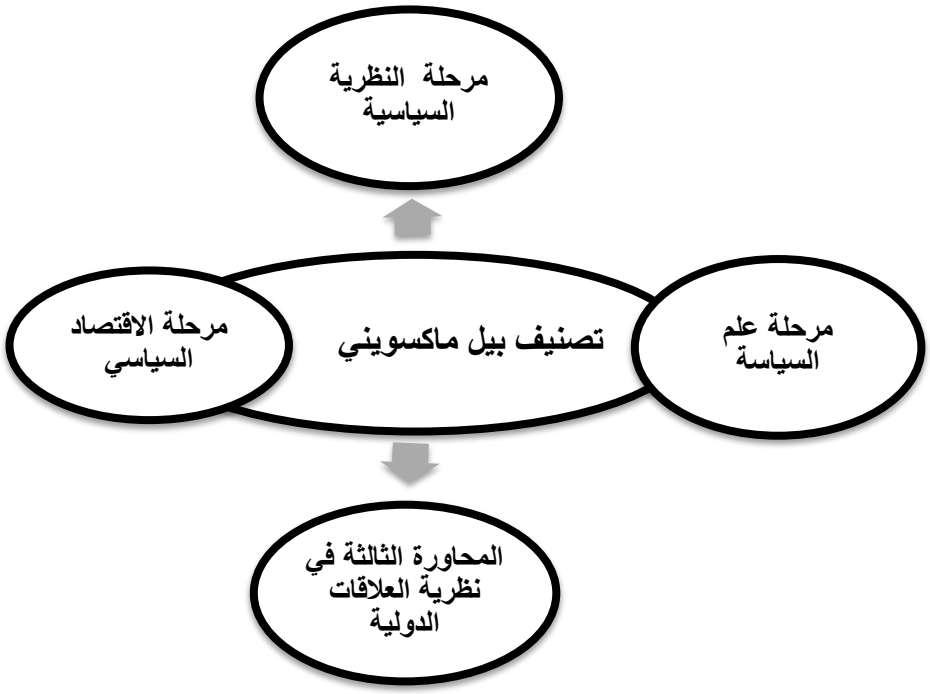

المصدر: إعداد الباحثة

2-1/ مرحلة النظرية السياسية: وتمتد منذ استقلالية علم العلاقات الدولية بذاته كحقل أكاديمي بعد الحرب العالمية الأولى إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية أين انتشرت فكرة الأمن الجماعي في أجندة القوى الكبرى والأمم المتحدة.

2-2/ مرحلة علم السياسة: بدأت في منتصف الخمسينيات أين ازدهر علم السياسة فسمّيت بمرحلة العصر الذهبي حيث ساد مفهوم الأمن الوطني كميزة أساسية في هذه المرحلة تزامنت مع تنامي الاهتمام بالأبحاث العلمية حول الأمن والظاهرة الأمنية.

2-3/ مرحلة الاقتصاد السياسي: تعبّر عنها بدايات الثمانينيات حين بدأت الإسهامات الفكرية توجّه انتقادها لمقاربة الأمن الوطني والتي دعت إلى اعتماد مختلف التوجهات

النظرية الجديدة التنافسية والتعددية(نظريات الاعتماد المتبادل والتكامل والاندماج...) في حقل الدراسات الأمنية كبداية للاهتمام بمقاربة الأمن الدولي والعالمي.

2-4/ مرحلة المحاورة الثالثة في نظرية العلاقات الدولية:

تزامنت مع نهاية الحرب الباردة التي ساهمت في ميلاد نظريات جديدة أو إعادة النظر في مسلمات ابستمولوجية ومعرفية لنظريات سابقة فانتشرت نظريات مختلفة ما بعد الوضعية(كالنظرية النقدية والنظرية النسوية والنظرية ما بعد الحداثة والنظرية البنائية...)

3/ تصنيف ستيوارت كروفت « Stuart Croft »

يجعل ستيوارت كروفت تصنيفه يعتمد على مدى أهمية حقل الدراسات الأمنية كميدان فرعي في العلاقات الدولية حيث يحدّد ثلاث مراحل تاريخية فعلية لتطور الدراسات الأمنية:

مخطط رقم (3): مراحل تطور الدراسات الأمنية عند ستيوارت كروفت

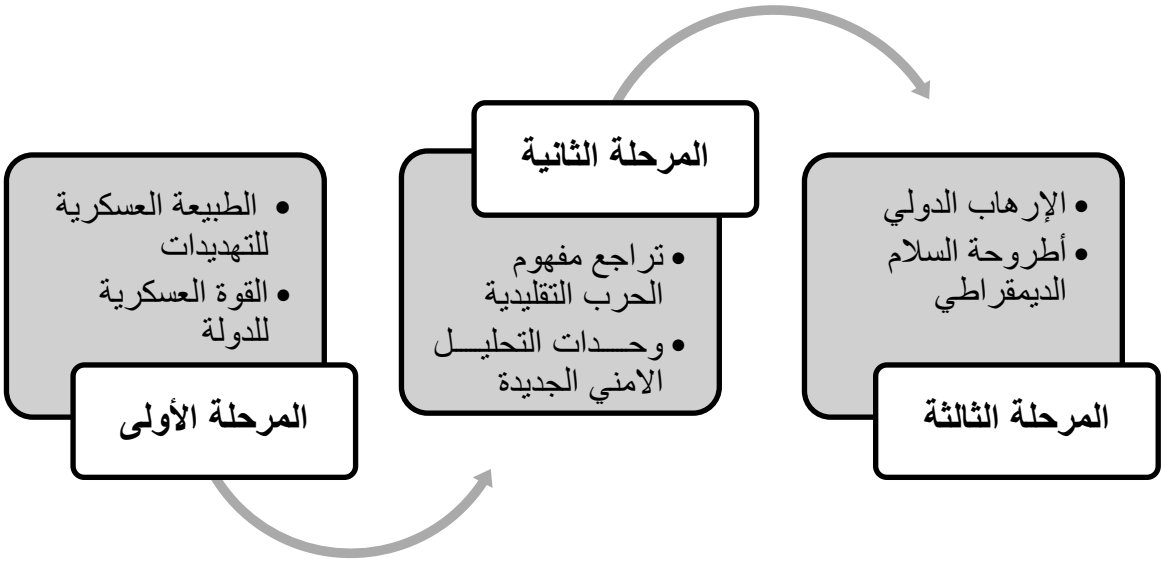

المصدر: إعداد الباحثة

3-1/ المرحلة الأولى: تشير هذه المرحلة أو ترتبط بموضوع الدراسات الأمنية التقليدي على اعتبار أن الأمن كان يعرّف بدلالة مفهوم الدولة والطبيعة العسكرية للتهديدات وحدّد هذه المرحلة بدلالة المؤشر العسكري خاصة الذي ساد الحربين العالميتين الأولى والثانية وبدايات الحرب الباردة.

3-2/ المرحلة الثانية: بدأت بنهاية الحرب الباردة ونهاية الصراع الإيديولوجي والعسكري وتراجع مفهوم الحرب التقليدية نظرا لاتساع دائرة الاهتمام الأمني في العلاقات الدولية وتعميق أجندة الدراسات الأمنية لتشمل مجالات أخرى ومحطات أخرى وتزامنت هذه المرحلة مع تطور أو تعدد وحدات التحليل للأمن كالمجتمع والفرد والإنسانية وبروز قطاعات أمنية تمسّ مجالات حيوية كالاقتصاد والسياسة والبيئة والمجتمع.[48]

3-3/ المرحلة الثالثة: وهي مرحلة محدّدها الأساسي يكمن في ما يسمى الإرهاب الدولي والذي تزامن مع أحداث 11 سبتمبر 2001 وتطوّرت هذه المرحلة لتعبّر عن ملامح الصراع الدولي المعاصر الذي تعدّدت أشكاله ليشمل الدين واللغة والثقافة والهوية من جهة والتطور الابستمولوجي للأمن في ظل فكرة المجتمع الأمني وأطروحة السلام الديمقراطي.

لا يمكن البدء عند نقطة معينة ولا الانتهاء عند أخرى أثناء تعريف الأمن وتحديد التوجهات الجديدة للدراسات الأمنية ذلك أنها ظاهرة متغيرة وديناميكية تتأثر بالتحولات الحاصلة على مستوى الداخل والخارج الدولي.

---

[48] Stuart Croft, « What future for security studies, **in Security studies: an introduction**, ed. Paul D Williams(New York: Routledge; 2008), p.p 501-502

4/ مراحل النقاش الفكري حول مفهوم الأمن حسب الحدث عند تشارلز فليب دافيد:

يرى الباحث **تشارلز فليب دافيد Charles Philippe David** أن تطور الدراسات الأمنية في العلاقات الدولية تزامن مع مراحل تاريخية ارتبطت بحدث جوهري غيّر طبيعة العلاقات الدولية [49]حسب الجدول التالي:

مخطط رقم (4): تصنيف فليب شارلز دافيد

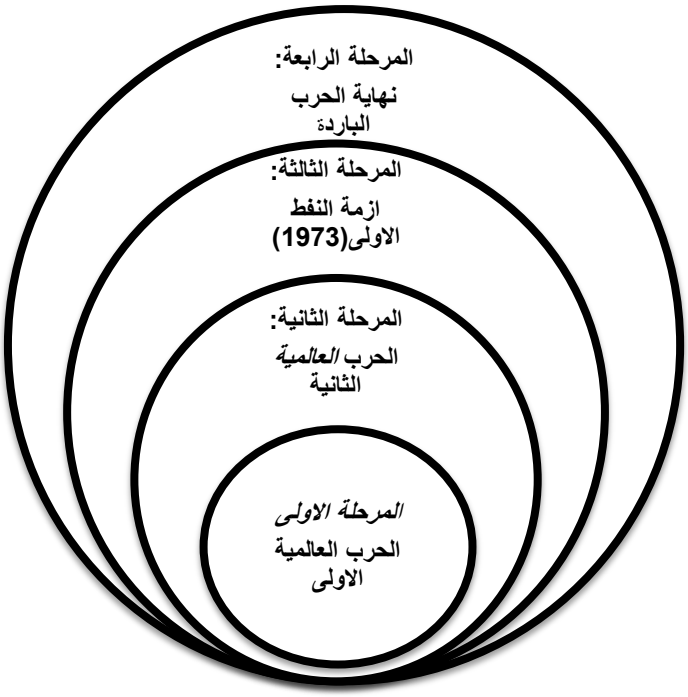

المصدر: إعداد الباحثة بتصرف عن: جلال حدادي، مرجع سابق، ص.17

[49] Charles Philippe David, **La guerre et la paix : Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie**(Paris :Presse de sciences PO, 2000), p.22

5/ المرحلة الكوسموبوليتانية للأمن:

تدعو الكوسموبوليتانية كاتجاه جديد إلى القضاء على الحدود بين الدول والتحول الجذري في تفاعلاتها الأمنية بهدف تحقيق حكومة عالمية وإما نظام تمثيل كلاني يعلو ويسمو فوق التقسيم السياسي.[50]

كما ترتبط فكرة الكوسموبوليتانية او العالمية في الدراسات الأمنية بفكرة الجماعات الانعتاقية والتي تبحث عن المساواة بين الأفراد وترفض الاختلافات الأخلاقية المرتكزة على العوامل المتعلقة بالعرق، النوع والإيديولوجية والدين والمعتقد..فمن الضروري أن يتحقق الأمن في إطار الجماعة التي تشترك في تنظيم مجموعة ترتيبات أمنية عبر المستويين المحلي والدولي في السياسة العالمية.

وحسب **روجر توز Roger Tows** إن هذه المرحلة يجب أن تتسم بدمج حقل الاقتصاد السياسي في الإطار النظري والممارساتي للأمن والجماعة والانعتاق ليتحقق الأمن.[51]

وقد دعت الكوسموبوليتانية إلى ضرورة احترام مختلف أبعاد ومستويات الأمن نحو بناء نظرية أمنية شاملة وهو الإشكال الذي يؤسس لمرحلة ما بعد الوضعية للدراسات الأمنية.

---

[50] ديما الخضرا، (ترجمة)، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2016، ص ص 129-130

[51] حكيم غريب، واقع الدراسات الأمنية وانعكاساتها على الترتيبات الأمنية الدولية الراهنة، في ساسة بوست ، فيفري 2019، تاريخ التصفح: 2019/10/26 الساعة: 18:41، الموقع الالكتروني: www.Sasapost.com

المحور الثالث: مستويات الأمن في العلاقات الدولية

يواجه العالم اليوم مجموعة تحديات أمنية صعبة ليس أقلّها البيئة الأمنية الهشّة في بعض مناطق العالم وتمتد على مختلف مستويات البيئة الأمنية داخليا وإقليميا وعالميا، حيث تسعى معظم الاجتهادات التقليدية والحديثة إلى تحديد طبيعة تلك التحديات من منطلق تحديد مستويات الأمن.

مستويات الأمن:

يرى **شارل سلاينشر** أن الأمن مفهوم قيمي يشير إلى قيم مثل الحرية والرفاهية والسلام والعدالة والشرف وأسلوب الحياة، وهذه القيم هي أهداف الأمن ومن ثمّة يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها.

ويؤكّد كل من كين بوث ونيكولاس وويلر أنه "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقّق ذلك إذا نُظر إلى الأمن على أنه عملية تحرّر"، ويضيف في نفس السياق باري بوزان أنه في حالة الأمن يكون النقاش دائرا حول السّعي للتحرر من التهديد".

تعتمد تلك التعاريف على مجموعة مقومات هي مسلمات رئيسية تحدّد طبيعة مستويات الأمن وهي:

أولا: أمن الفرد (والمجتمع)

سعت مختلف الاتجاهات الجديدة والمقاربات البديلة للأمن إلى تغليب امن الفرد كوحدة تحليل أساسية في استراتيجيات ومذاهب امن الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وهي دلالة واضحة على أولوية امن الفرد كضرورة قصوى في امن واستقرار الدول والمجتمع الدولي وهو مستوى يحدّد العقيدة الأمنية للدولة في بيئتها الداخلية والإقليمية والدولية، وهناك تنصيص

قانوني محلي وعالمي اجتهد في تطوير ترسانة قانونية لصالح تجريم أي شكل من أشكال الاعتداء أو تهديد أمن الأفراد والجماعات البشرية، ولعلّ أبرزها الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، والاتفاقيات الدولية الأربعة لجنيف سنة 1949 لحماية الأفراد ضدّ انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الصراعات المسلّحة والحروب والنزاعات (مقاتلين أو مدنيين عزّل)، وكذا القانون الدولي الإنساني بالإضافة إلى التشريعات والدساتير الوطنية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان وغيرها.[52]

وأمن الفرد من كل اعتداء داخلي ضدّ سلامته وصحّته وحياته وحقوقه المدنية والسياسية ومن كل اعتداء خارجي ضدّ سلامة ترابه وإقليمه وحدوده وحريته وسيادته وأمنه الوطني.

ثانيا: الأمن الوطني والقومي

لطالما شكّل محدّدا رئيسيا في الطرح الواقعي لمفهوم الأمن والقوة والبقاء والدولة والمصلحة حيث يعرّف **بير كوفيتز Pierre Kovitz** الأمن الوطني بأنه "قابلية الدولة لحماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية".

وكثيرا ما يشير مفهوم الأمن الوطني إلى الأمن القومي كدلالة على مفهوم شامل يشير إلى أمن الأمة الواحدة (الأمن القومي) وأمن الدولة (الأمن الوطني) وعليه يرى البعض أن الأمن القومي يقصد به حماية القيم المركزية للأمة كبقاء الدولة والاستقلال الوطني والوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي والهوية الثقافية والمجتمعية والحريات الأساسية.

يرى بعض المنظرين أن ابسط تعريف للمن الوطني أو القومي هو ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي إلى الوقوع تحت

---

www.Politics.com

[52] قراءة في مفهوم ونظريات الأمن الدولي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 17-07-2018، موقع السياسات

سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي، وفي ذلك يؤدي حفظ الأمن إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية القومية للدولة.[53]

وهناك من يحاول تحقيق مادية المفهوم مثل **ادوارد عازار Edwaed Azar حين عرف الأمن القومي بأنه: "يقوم على مبدأ تحقيق الحماية المادية للدولة من التهديدات العسكرية الخارجية وتتم الحماية من خلال بناء قوة عسكرية كبيرة تستطيع التعامل مع التهديدات الخارجية.**[54]من خلال سبعة عناصر لتحقيق الحماية المادية للدولة وهي:

1-الوحدة بين السياسة الخارجية وسياسة الدفاع والأمن

2- الخطط الإستراتيجية والعقيدة العسكرية

3- مخصّصات الدفاع

4- إدراك مصادر التهديد وتحليلها

5- القدرات الأمنية

6- أنظمة التسليح وتقييم الخيارات

7- التحالف الاستراتيجي

يشير أيضا مفهوم الأمن القومي إلى " ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية"، ويرى روبرت ماكنمارا دلالة قوية بين الأمن

---

[53] ظافر محمد العجمي، "امن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية(**سلسلة أطروحات الدكتوراه**، 56)، ط1،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص.52.

[54] بلهول نسيم،" **مضمون التعريف بمفهوم الأمن القومي الجزائري"،في: فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**(الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015)، ص61.

والتنمية في تحديد مفهوم الأمن القومي فهو: " الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة".[55]

إذن، فموضوع الأمن القومي كان ولا يزال الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية سواء تمّ تناوُله باسم الدفاع أو السيادة أو المصلحة القومية أو غيرها من المصطلحات، وعليه يجب أن يحظى بأولوية التفكير الاستراتيجي والعسكري والسياسي".[56]

ثالثا: الأمن الإقليمي

يعتبر الأمن الإقليمي مستوى من مستويات الأمن الحديثة والمتعددة ويشير في معناه الإجرائي إلى " اتخاذ مجموعة خطوات متدرّجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحّدة تقوم على تقدير موحّد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها."

كما يعني الأمن الإقليمي "سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم، ويسعى الأمن الإقليمي أيضا إلى تأمين مجموعة من الدول تنتمي إلى إطار إقليمي واحد إلى دفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن حيث يرى باري بوزان "أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية وحتى وان تعاملت مع القضايا العالمية فإنّها تنظر إليها وتتعامل معها من منظور إقليمي".

---

[55] علاء عبد الحفيظ، الامن القومي المفهوم والابعاد، دراسات سياسية، مصر: المعهد المصري للدراسات، 11 مارس 2020،ص.6 **الموقع الالكتروني:** https :eipss-eg.org/wp-content/uploads/2020/03/www.eipss-eg.org

[56] سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، المرجع السابق**، ص.67

في حين يرى بعض المنظرين في حقل الدراسات الأمنية ضرورة توفّر **خصائص معيّنة** لتحقيق نظام إقليمي تعاوني يؤدّي إلى إقامة منظومة أمنية إقليمية مؤسسية ابرز تلك الخصائص هي:

1* وجود نخب سياسية تلتزم بالتعاون الأمني الإقليمي.

2* وجود رأي عام ضاغط لتحقيق أمن إقليمي تعاوني.

3* توفّر عناصر خارجية ايجابية ذات مصلحة في قيام التعاون الإقليمي.

4* وجود مصالح مشتركة تعبّر عن الموقف الموحّد للدول الإقليمية.

وقد ظهر مفهوم **الأمننة الإقليمية** للدلالة على وجود نظام تعاوني إقليمي تبدأ فيه ديناميكيات الأمننة القومية من المستوى الدولي وتتفرّع إلى مستويين، **أوّلهما** يتمثل في البناء المؤسّسي **وثانيهما** يعبّر عن السلوك الإقليمي للقوة الذي يعتمد على توجهات القوى الإستراتيجية والأمنية الإقليمية وأدوارها **كالحارسية والحماية والقيادة وسياسة الأمر الواقع**، كما يتميّز نظام الأمننة الإقليمي بمجموعة خصائص كالسيطرة الأمنية والقوة التي تقيّد الأخرى والانسجام والتفاهم هدفها بناء وإقامة المجتمع الأمني وبنيات أمنية غير مشيّدة.[57]

تهتم نظرية مركب الأمن الإقليمي بعملية التمييز بين تفاعل القوى على مستوى النظام الإقليمي التي تملك القدرة على تجاوز المسافة وبين تفاعل الفواعل أو الأطراف الأقل قوة على مستوى النظام الفرعي في إطار بيئة الأمن الإقليمية وتشترط هذه النظرية من اجل ذلك مجموعة شروط وقواعد يبنى عليها نظام الأمن الإقليمي وهي:

---

[57] ميلاد مفتاح الحراثي، **تحديات الامن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الامنية وديناميكياتها في اقليم غرب المتوسط(** السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية 2013)، ص ص 17-18

1* يرى أهم منظري هذا الاقتراب **س. والت** أن التهديدات تنتقل عبر الجوار الجغرافي الأقرب منه من البعيد وهذا ينطبق على امن الجزائر الذي يتأثر بأمن الجوار المغاربي القريب منه أكثر من التهديدات التي تأتي عبر المسافات البعيدة.

2* يلعب العامل التاريخي المشترك دورا مهمّا في تحديد درجة الاعتماد الأمني المتبادل من حيث توفّر فرص التنسيق والتعاون الأمني داخل البيئة الإقليمية بصورة كبيرة.

3* تتوفّر الفواعل المتجاورة إقليميا على استقلالية مطلقة في تبنّي أنماط معيّنة وسياسات محدّدة مرتبطة بديناميكياتها الإقليمية.

ونظرا لتلك المحددات المتحكمة في تحديد مركب الأمن الإقليمي المغاربي على سبيل المثال، تواجه عملية المأسسة الأمنية الإقليمية مجموعة تحديات تناولها بالتحليل مقترب الجغرافية السياسية والذي تم تعديله إلى مقترب القوة الإقليمي **Regional Power** « **Revised Approach** » وتشمل ما يلي:

1* عوامل الأمن الإقليمي

2* البيئات والأنظمة السياسية

3* الهجرة غير الشرعية

4* الجريمة المنظمة

5* التلوث البيئي والايكولوجي

6* الصيد البحري في المياه المغاربية

7* ثورات الربيع العربي في المنطقة المغاربية وبناء الدولة وأنماط ممارسة السلطة

8* تأثيرات مرحلة ما بعد الثورة في علاقات دول الإقليم المغاربي

9* الديمقراطية والقوة والحرية والمجتمع المدني

10* الحكامة في السلطة والإدارة والفساد

11* المورد البشري ومعضلة الأقوى والأسرع

12* الصراعات في الإقليم المغاربي

13* الاندماج والتكامل في الإقليم المغاربي.[58]

14* يشكل مركب الأمن الإقليمي مركبا محوريا في تحقيق الأمن الدولي

15* يشكل المستوى الإقليمي مستوى مهما من مستويات تحليل الأمن.

سبق وأن اهتم باري بوزان بمصطلح أو مفهوم المركب الأمني كوحدة تحليل أساسية في التحليل الأمني والدراسات الأمنية، ويشير المركب الأمني إلى ربط مجموعة من الدول اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بصورة وثيقة بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن بعضها البعض".[59]

ركّز التفكير الأمني الحديث على توسيع دائرة مصادر التهديدات الأمنية لتشمل التهديدات الاقتصادية والبيئية إلى تهديد الأمن الإنساني والأمن العالمي، وبشكل عام هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن الإقليمي وهي:

1* طبيعة التهديد: تختلف حسب أبعاده سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الجغرافية..

---

[58] **المرجع نفسه**، ص ص 31-32

[59] شاكري قويدر، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011، **رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية**، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية ، 2015/2014، ص ص 10-11

2* مكان التهديد: مدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديمغرافي سواء كان مباشرا أو غير مباشر، ومدى انتشاره في دول الإقليم أو محدد في دولة معينة.

3* زمان التهديد: تأثيره الحالي أو المستقبلي ومدى استمراريته إن كان مؤقتا أو مستمرا، وطبيعته الزمنية إن كانت ثابتة أو متغيرة.

4* درجة التهديد: قوته وخطورته، فكلما زادت درجة وقوة التهديد تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية لمواجهة خطر التهديد والحد من تأثيره وانتشاره.

5* تعبئة الموارد: ترتبط بحجم وخطورة التهديد مما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات تعبئة من حيث حشد الموارد والإمكانيات المادية والبشرية والجهود للحد من تأثيره على باقي دول الإقليم.

نظام الأمن الإقليمي: يقوم نظام الأمن الإقليمي على اتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة، وتتفق بشكل طوعي وإرادي على تشكيل نظام امني لحل خلافاتها بالطرق السلمية وتعمل على حفظ الأمن في المنطقة الإقليم.

كما أكّد **وليم لويس William Lewis** على ضرورة وجود ترتيبات أمنية جماعية مع قوى كبرى خارجية عن هذا الإقليم في حين يختلف آخرون مع هذا الطرح أمثال **ماند لوفيتر Mende Louveter** الذي يرفض عضوية أي من القوى الكبرى في النظام لكونها تحدث خللا في توازن القوى للنظم الأمنية التي يجب أن يوجد فيها توازن إقليمي للقوة العسكرية كأحد شروط قيامها".[60]

وفي إطار نظام الأمن الإقليمي نشأت المؤسسات الأمنية الإقليمية، واختلفت الآراء حول جدوى قيامها إلى جانب المنظمات الدولية العالمية حيث يعتبر القسم الأول من المنظرين أن

---

[60] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001)، ص.26.

المزايا التي تتمتع بها المؤسسات الأمنية الإقليمية تجعلها أكثر قدرة على خدمة قضايا الأمن والسلم الإقليميين وهي:

- ❖ إن التنظيم الإقليمي بحكم وجوده في منطقة جغرافية محدّدة مكانيا، يكون أكثر قدرة على التعامل مع قضايا هذه المنطقة وتهديدات الأمن بها.
- ❖ إن التعاون الإقليمي قد يساعد على إبعاد المنطقة عن دائرة الصراعات الدولية الكبرى.
- ❖ إن وجود مؤسسات إقليمية أمنية يكمّل عمل المؤسسات الدولية في تحقيق الأمن الدولي لأنها تعتبر جزء من التنظيمات الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة إنشاء نظم أمنية إقليمية ليست وليدة مرحلة معينة أو نموذج معين، بل يتطلب جهدا مستمرا عبر عمليات معقدة طويلة الأمد بدء من إجراءات **بناء الثقة** ومرورا **بالتعاون الأمني** ووصولا إلى مرحلة **التكامل الأمني** التي تعد المرحلة اللاحقة على تحقيق التكامل السياسي.

فالتكامل الأمني يمكن إقامته من خلال تكوين الجماعة الأمنية Security community والتي عرفها **كارل دويتش** في كتابه تحليل العلاقات الدولية سنة 1968 م:" مجموعة بشرية متكاملة ضمن نطاق جغرافي معين يولد لديها شعور جماعي بان المشاكل الاجتماعية يجب حلها عبر عمليات التغيير السلمي من خلال إقامة مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والاتساع تكفي للاعتماد عليها في هذا التغيير السلمي بين أفرادها".

فالجماعة الأمنية يمكن أن تعمل في إطار مؤسسي متكامل يعزز بعضه البعض، ويمكن تطويره على شكل نظام أمني إقليمي وتعميمه عبر التعاون والتكامل الاقتصادي والسياسي والأمني، فالجماعة الأمنية عند دويتش تسعى إلى تحقيق الهدف نفسه الذي

يسعى إليه باري بوزان في مصطلح المجمّع الأمني في اتخاذ مستوى **الإقليمية** كوحدة تحليل رئيسية للقضايا الأمنية.

رابعا: الأمن العالمي

أثرت المعالم المتغيرة للخصوصية العالمية للأمن والمتضمّنة الثروة والموارد والطاقة والقوة والبيئة في تغيّر المفهوم التقليدي للأمن، حيث قدّمت صحيفة الأمن الدولي الأمريكية **International Security** تعريفا يغطّي تلك المعالم : "فيتزايد تعريف الأمم لأمنها ليس بالأشكال التقليدية لقواتها المسلحة واقتصادها النشيط واستقرار الحكم فيها فقط، بل بشروط أخرى كقدرتها التي كانت في الماضي أقل مركزية كموارد الطاقة والعلم والتكنولوجيا والغذاء والمصادر الطبيعية، لقد فرض الاعتماد المتبادل اهتمامات عبر الأمم كالتجارة والإرهاب والتوريدات العسكرية والبيئية لتكون عناصر رئيسية في الاعتبارات الأمنية".[61]

تطرح قضايا الأمن الطاقوي والأمن البيئي والأمن المائي والأمن النووي بدائل جديدة ولكنها مكلفة وباهضة الثمن من حيث المكاسب والخسائر، حيث أصبح النفط محددا في توجيه الأزمة الدولية وإعادة تشكيل ورسم خارطة العالم الجيوسياسية، بالإضافة إلى الاقتصاد الأخضر ومؤشرات الحروب الدبلوماسية المستقبلية المرتبطة بالتغيرات المناخية وتأثيرها في تفعيل دور الدبلوماسية المائية التي تعجز أمام الكثير من المصالح الدولية في تسوية أزمات حول المياه والأنهار الدولية والمضايق البحرية.

وكذلك ترتهن قضايا الأمن العالمي عند حدود التفاهم الغربي الأمريكي الأوروبي مع روسيا على خلفية التصعيد العسكري في استخدامات مختلف الأسلحة العسكرية في الحرب الروسية الأوكرانية وحول مناطق النزاع في العالم.

في ظل التغيرات الحاصلة في واقع العلاقات الدولية والتي انعكست على مستويات التعاون الدولي والتفاعلات البينية، تحول التوجه الكامن وراء تلك التراكمية التنظيرية حول

---

[61] س.ناي ودوناهيو، الحكم في العالم يتجه نجو العولمة، تر: محمد شريف الطرح، نقلا عن: عبد الفتاح علي رشدان، **المرجع السابق**، ص.122

مفهمة الأمن نحو الإنسان كمحور النقاشات الأمنية الحديثة في الأجندات العالمية والإقليمية ومن خلال بناء مقاربة الأمن الإنساني بين حدّيها الأمن المجتمعي والأمن العالمي.[62]

المحور الرابع: المقاربات النظرية للأمن

شكّلت مجموعة من التحولات والتناقضات الدولية والإقليمية عوامل دافعة لنشوء تهديدات مختلفة لاستقرار الأمن في العالم بأسره وفي كل القارات على اختلاف مواردها الطبيعية والاقتصادية وإمكانياتها البشرية والمادية والتكنولوجية.

كما تزامن تطور مفهوم الأمن مع تزايد مصادر التهديد الجديدة للأمن المباشرة وغير المباشرة، ولربّما تشكل قاسما مشتركا تعيشه جميع الدول يفرز وضعيات متنوعة للأمن أو اللاأمن أو المأزق الأمني أو المعضلة الأمنية أو الظاهرة الأمنية.

على خلفية التطور التاريخي لمفهوم الأمن تتفق بعض الأطروحات النظرية أن هذا الحقل لم يأخذ حقّه المتناهي من التحليل والدراسة إلا بعد الحرب الباردة حين أصبح البعد الكلاني للظاهرة الأمنية يحدّد علاقة مفهوم الأمن بالمجالات والقطاعات الحيوية الأخرى في حياة وتطور الدول والمجتمعات والتكتلات والجماعات والأفراد.

1/ المقاربات التقليدية للأمن: سيطرت المقاربات التقليدية في مرحلة سابقة لتطور الدراسات الأمنية وجعلها مهيمنة على تحليل الظواهر الدولية دون منازع خاصة بسيطرة الاتجاه الواقعي على تحليل الظاهرة الأمنية.

---

[62] رضا شوادرة، "الأمن الدولي والدراسات الأمنية بين الاتجاه التفسيري والطرح الإنساني الشامل"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 15، العدد 28، 2018، ص. 165.

1-1/ الاتجاه الواقعي التقليدي للأمن: منذ اتفاقية واستفاليا 1648م اعتبرت الدول أقوى العناصر الفاعلة في النظام الدولي، وكانت الدول هي المعيار الأساسي في تفسير السياسة العالمية في غياب سلطات أعلى منها للقيام على تنظيم علاقاتها بعضها مع بعض، وكان ذلك يعني النظر إلى "**الأمن على أنّه الالتزام الأول لحكومات الدول**".

تعتمد المدرسة الواقعية في تفسيرها لمفهوم الأمن على محاور ثلاث أساسية تجسّد **المثلث الواقعي الأمني** والمتمثل في:

ا* **الدولة:** هي الفاعل الأساسي والمحوري في أية عملية تفاعلية في العلاقات الدولية باعتبارها الدافع والغاية في نفس الاتجاه، وتعتبر وحدة تحليل أساسية في فهم وتفسير المكانة الدولية والمصالح القومية والقدرات العسكرية التي تسخّرها الدول في دخولها في حالة الحرب والدفاع عن أمنها الوطني والقومي.

ب* البقاء: هو الهدف الأسمى للوجود المادي للدولة ويعتبر أولوية حيوية وإستراتيجية تنتج عن الشعور بوضع لا امن اي بوجود تهديد مادي خارجي، وتعتبر مسألة استعمال القوة مسألة مشروعة عند الواقعيين للدفاع عن الحق في البقاء حماية لكينونة الدولة وحفاظا على أمنها.

ج* الاعتماد الذاتي: تسخّر الدولة كل الأدوات المتاحة **أدوات عسكرية** من إمكانيات عسكرية وقدرات دفاعية ورفع معدلات إنفاقها العسكري و**أدوات اقتصادية** كالحصار

الاقتصادي وفرض العقوبات الاقتصادية للضغط والتأثير على تغيير الموقف الدولي لصالحها أو فرض وضع أمني معيّن يخدم الهدف الأسمى ألا وهو حماية حق البقاء.

كما يجسّد هذا المثلث التصور الأولي للواقعية للدراسات الأمنية في صورة ضيقة حيث يرى التصور الواقعي أن أمن الأفراد يتحقق في إطار العلاقة التبادلية(الرأسية) بين السلطة والمواطنين أي من خلال احتكار القوة الصلبة من قبل الدولة في مقابل تأمين أمن الأفراد، أمّا على المستوى الخارجي فإن هدف هذه العلاقات التفاعلية بين الدول في النظام الدولي هو تحقيق الأمن والتطلع إلى وضع الهيمنة بغية ضمان البقاء وذلك في ظل غياب سلطة أمنية عليا تضبط وتراقب توزيعات أمنية وترتيبات أمنية محددة.

ولذلك، غالبا ما يأخذ هذا التفاعل طابعا **تنافسيا صراعيا** حسب الواقعيين تجسّده **المعادلة الأمنية الصفرية** على أساس أن **الأمن الإضافي للدولة** "ا"هو **نقصان أمني للدولة** "**ب**"، وفي ظل هذه الوضعية تنتفي كل أسباب التعاون لغياب قواعد محددة له، فمثلا لا تُولي الواقعية أهمية لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والذي يعكس سيادة الدول ويضمن أمنها القومي، بل تكتفي بأحقية الدولة في حماية أمنها وتوفير كل الأدوات المتاحة خاصة العسكرية منها من أجل تحقيق ذلك وعلى حساب غيرها من الدول.

إذن، قدّم الواقعيون تصورا مبدئيا للدراسات الأمنية والذي يتوافق مع **الطبيعة الصراعية** للسياسة الدولية حيث محورها القوة في صورتها التقليدية والتي تتجسّد في بعدها العسكري مع إهمال الأبعاد الأخرى وعليه فانّ **احتمالات تحقيق السلام الدائم ضئيلة** جدّا والدول لا تملك سوى العمل على **تحقيق توازن القوى** مع دول أخرى لمنع حدوث **وضع السيطرة المطلقة.**

اعتمد الطرح الواقعي في تفسيره للظاهرة الأمنية على **فكرة** "**الأمن الوطني**" حيث يرى **هانز مورغانتو: "أن سياسة الأمن الوطني تنطلق من ضرورة التفاعل بين مختلف عناصر**

القوة التي تمكّن من تحقيق فرص جيدة لنجاح سياسة الأمن الوطني، ان شعور الدولة بالأمن يزداد بازدياد حجم قوّتها".

وبالتالي، فالأمن عند الواقعيين هو قيمة معادلة للقوة العسكرية ومرادف للحرب، ولكن في نقد لهذه الفكرة التي لطالما دافع عنها الكلاسيكيون يرى **ريتشارد أولمان Richard Ullman** "أن تعريف الأمن بدلالة القوة العسكرية وحث الدول على التركيز على التهديدات العسكرية وإهمال ما سواها من الأخطار الأخرى قد يكون ضارا ويعود عليها بالخسارة، بالإضافة إلى انّه يقلّص من أمنها الشامل ويدفعها إلى أن تنخرط في عسكرة عامة للعلاقات الدولية".[63]

1-2/ الواقعية الجديدة والمعضلة الأمنية:

تقوم الواقعية الجديدة على **مسلّمة** أساسية في تفسيرها للظاهرة الأمنية على أن: "الدول تعمل من منطلق **الحوافز المادية** وتعكس مواقفها مواقعها في النظام الدولي، كما تسعى في ظل هذا التموقع إلى الحفاظ على **مكانتها النسبية** داخله، فكلّما نمت قدرات دولة ما ازدادت مكانتها في تراتبية السلطة وازداد نفوذها وعليه تتحدّد بنية النظام الدولي عبر هذا **التوزيع** للقدرات بين الدول."

أمّا **المسلّمة الثانية** فتكمن في فكرة **فوضوية النظام الدولي** كميزة متأصّلة في تحديد طبيعة النظام الدولي وتشكّل فكرة **البقاء** القوة الدافعة الرئيسية في سلوكيات الدول وعلى الرغم من **عقلانية الدولة** فقد تلجأ الى سلوك اتجاه عدواني تجاه بعضها البعض.

وهنا بدأ الاهتمام الواقعي بفكرة المعضلة الأمنية وتزايد رغبة الدول في حماية وتأمين حقها في البقاء ولو باستعمال القوة العسكرية(القوة الصلبة)، يعتبر **جون هيرز John Herz** أول من أوضح فكرة المعضلة الأمنية خلال فترة الخمسينيات من القرن الماضي

[63] سليم فسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، المرجع السابق**، ص.78

حيث قال: " المعضلة الأمنية مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى ازدياد تعرّض دول أخرى للخطر حيث أن كل طرف يفسّر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسّر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون أنها تشكّل خطرا محتملا."[64]

هيمن موضوع المعضلة الأمنية في الدراسات الأمنية للواقعية الجديدة باعتبارها سلسلة متصاعدة من حالات **انعدام الأمن**، في حين يرى الواقعيون البنيويون أن المعضلة الأمنية **حالة مزمنة** في السياسة الدولية بفعل **الفوضى** التي تضع حدودا صارمة حول إمكانية حدوث تعاون في النظام الدولي.

ويعتمد هؤلاء أي أنصار الواقعية البنيوية للدراسات الأمنية على فكرتين أساسيتين تجعلان التعاون وحدة تحليل من وحدات النظام الدولي:

أولهما: مسألة الخوف وانعدام الثقة وهما مكونان محوريان للمعضلة الأمنية، ومع أن كل من **كينيث والتز وجون ميرشايمر** يسلمان بإمكانية **التعاون في ظل الفوضى** إلا أن تحقيقه والمحافظة عليه أكثر صعوبة بين الدول لأن هذه الأخيرة تتوجّس الخوف من قيام الآخرين بنقض الاتفاقيات المبرمة.[65]

أما بالنسبة للواقعيين الدفاعيين أمثال **ستيفن فان ايفيرا Stephen Van Evera وجاك سنايدر Jack Snyder وستيفن والت Stephen Walt** فيرون في إتباع استراتيجيات حذرة هو الضامن الأفضل للأمن، لأن الدول تسعى إلى **الأمن قبل القوة** ولذلك

[64] **المرجع نفسه**، ص.69

[65] **المرجع نفسه**، ص.71

تسعى إلى عقد اتفاقيات وإقامة علاقات دبلوماسية خاصة مع الدول الكبرى لتحقيق أمنها ويعوّض ميزان القوى بميزان الردع وهذا ما يؤدي إلى تقليص المأزق الأمني."[66]

وثانيهما: مسألة المكاسب النسبية: يرى الواقعيون الجدد أن الدول تهتم بالمكاسب النسبية أكثر من تركيزها على المكاسب المطلقة وبالتالي، فالدول تبحث في المكاسب النسبية المحققة بالمقارنة مع منافسيها وفي ذلك يتساءل الواقعيون الجدد حول من الذي يكسب أكثر من التعاون الدولي؟".

وهنا يرى **أليكس ماكليود** أن: "الدول في قلق من أن صديق اليوم ربما يكون عدو الغد في الحرب وفي خشية من أن المكاسب التي تمنح تفوّقا للصّديق في الحاضر قد تصنع عدوا محتملا خطيرا في المستقبل وبالتالي فعلى الدول أن تُولي اهتماما بالغا بمكاسب الشركاء."[67]

أما الواقعية الهجومية وروادها **ايريك لابس وجون مير شايمر وراندل شويللر وبيتر ليبرلمان** فانتقدت الواقعية الدفاعية من منطلق أن حالة فوضوية النظام الدولي تدفع بالدول إلى تحقيق الحد الأقصى من القوة، **فجون مير شايمر في كتابه مأساة سياسة القوى العظمى** أن مأساة القوى الكبرى هي صراع أبدي من أجل القوة، فكلّما كانت الدول أقوى كلما تضاءلت احتمالات تعرّضها لهجوم دولة أخرى، وعليه فإن الدول تميل إلى إتباع سياسات أمنية تزيد من قدراتها وتضعف من قدرات أعدائها، فالدولة ملزمة بحماية أمنها بنفسها.

1-3/ مبادئ الواقعية الجديدة عند جون جوزيف مير شايمر: يلخص **شايمر** المسلمات الأساسية للواقعية الجديدة في:

---

[66] Charles Philipe David et Jean Jacque-Roche, **Théories de la sécurité :définitions, approches et 1 concept de la sécurité internationale** (Paris : édition Montchrestien,2002),p.91

[67] Alex Macleod, **Op.cit**., p.72

1* لا توجد حكومة عالمية.

2* كل الدول لها استعداد لاستعمال القوة ضد الدول الأخرى.

3* لا يمكن لأية دولة أن تكون متيقنة بأن الدول الأخرى لن تستعمل القوة ضدّها.

4* كل الدول تسعى إلى الحفاظ على سلامة إقليمها واستقلالها الداخلي.

5* الدول هي فواعل عقلانية.

6* فوضوية النظام الدولي هي التي تؤدي إلى المأزق الأمني أو المعضلة الأمنية.

7* الزيادة في مستويات امتلاك القوة مع الهيمنة كهدف نهائي.

في ظل التغيرات التي عرفتها البيئة الدولية بدأت تتشكّل مضامين جديدة للأمن العالمي وأمن الدولة وأمن الفرد تتجلى في مجموعة مظاهر هي:

- ❖ التغير الحاصل في بنية النظام الدولي، حيث تعددت وحدات النظام الدولي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة أين أصبح لفكرة التنظيم الدولي وزنا مهمًّا في السياسة الدولية وأصبحت الفواعل غير الدولة أطرافا متدخلة في إدارة عمليتي الحرب والسلم في العلاقات الدولية.
- ❖ تغير موازين القوى في العلاقات الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة بتراجع مواقع الدول في النظام الدولي وبروز فواعل دول جديدة التي تلجأ إلى سياسة التوازنات والتحالفات الإستراتيجية لحماية أمنها القومي والإقليمي.
- ❖ انتشار مشاريع التكامل والاندماج في ظل تنامي الإقليمية الجديدة كالاتحاد الأوروبي وتجربة الآسيان والوحدة الإفريقية قبل 2002 م وتجارب إقليمية اقتصادية وأمنية أخرى.

- ❖ تراجع فكرة الحرب والحرب المضادة في ظل سياسات نزع السلاح والحد من التسابق نحو التسلح والتي سعت منظمة الأمم المتحدة بمعية الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى تنظيم ومراقبة التسلح في العلاقات الدولية.
- ❖ ظهور مبادئ التعاون الدولي في ظل ما يسمى بالأمن الجماعي والانفراج الدولي والأمن الإنساني وحقوق الإنسان والقوة الناعمة.
- ❖ انخراط معظم الوحدات الدولية وغير الدولة في سياسة الأمن العالمي وأنسنة العلاقات الدولية.

2/ المنظور الليبرالي للأمن:

تعتمد المدرسة الليبرالية في تصوّرها للسياسة الدولية على أربعة مسلمات أو افتراضات خاصة بها تختلف عن ما سبقها من أفكار واقعية:

1* الفاعلون غير الدولة: تسلّم الليبرالية بتعدّد أطراف المجتمع الدولي فالدولة ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية على حدّ تعبير **روبرت ماكنمارا** حين أشار إلى **أن** هناك سلوكيات لجهات غير دولة أكثر تأثيرا في السياسة الأمنية الدولية بالقدر الذي تؤثر به الدول.

2* الدولة ليست فاعلا وحدويا لأنها تتكون من الأفراد والجماعات والمصالح والبيروقراطيات التنافسية، فالدولة لا تغدو كونها مؤسسة تعبّر عن الاختلافات بين القوى الاجتماعية من أفراد وجماعات ضمن المجتمع المدني وعليه فالدولة ليست فاعلا وحدويا بسبب تعددية الفاعلين المشكلين لها.

3* الدولة ليست فاعلا عقلانيا دائما: فقد تؤدي مسالة إتباع مسار صناعة قرار عقلاني إلى اتجاه معاكس بسبب سيطرة السياسة البيروقراطية وسوء الإدراك للحالة التنافسية بين

المصالح والقوى الاجتماعية قد تؤدي إلى احتمال اتخاذ قرارات غير منتظرة ومتوقّعة أو بمعنى أصح قرارات عقلانية.

4* السياسة العالمية قابلة للتوسّع: تعدد مجالات السياسة الدولية كالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتي برزت أكثر بعد نهاية الحرب الباردة وظهور ما يسمى بمصادر جديدة لتهديد الأمن الدولي أدّيا معا إلى تنامي السياسة العالمية في اتجاه مستمر ومتلازم بين القضايا الدنيا والقضايا العليا على أن التصور الليبرالي للأمن يرفض تقسيم السياسة العالمية إلى سياسة عليا وسياسة دنيا ويجب اعتبار المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أي الداخلية في ميزان واحد مع المسائل العسكرية.

3/ المنظور الليبرالي الجديد للأمن:

تنطلق الليبرالية الجديدة في تحليلها للظاهرة الأمنية في العلاقات الدولية من مسلمة أساسية ألا وهي:

ا* إمكانية التعاون الدولي في ظل فوضوية النظام الدولي، ولا يمكن للدولة لوحدها تحقيق أمنها والأمن الدولي بل تحتاج إلى الدول الأخرى وفواعل غير الدولة.

ب* لم ينكر الليبراليون الجدد فوضوية النظام الدولي بسبب غياب سلطة عليا تخضع لها الدول والدولة فاعل أساسي في العلاقات الدولية إلى جانب المؤسسات الدولية والتي تلعب دورا بالغ الأهمية في التأثير على السياسات الأمنية الدولية.

ويؤكّد على ذلك **روبرت كيوهين** في كتابه المعنون ب" **بعد الهيمنة**" حين قال: أن حالة فوضوية النظام الدولي هي التي فرضت ضرورة وجود وسائط تخفف من حدّة تلك الخاصية تمثلت في المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف.

فالدولة بإمكانها تحقيق التعاون الدولي حتى في ظل بيئة فوضوية بواسطة المؤسسات الدولية التي تلعب دورا في تسهيل عملية التعاون على اعتبار أن الدول كيانات عقلانية وبالتالي، تسعى الدول إلى إقامة منظومات دولية وفق قاعدة المصالح المشتركة وقد مثل ذلك جوزيف ناي بأن المؤسسات الدولية كانت من أهم أدوات القوة الناعمة الأمريكية طوال فترة الحرب الباردة.

يُؤكد الليبراليون على دور المؤسسات الدولية في تحقيق التعاون والاستقرار، وتوفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية، وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل."وتقوم على **مبادئ الأمن التعاوني ومبادئ السلام الديمقراطي.**[68]

كما يؤكّد الليبراليون الجدد في تعريفهم للأمن على شموليته لقضايا **الثروة** و**الرفاه** و**البيئة** في ظل تحقيق مكاسب مطلقة، وتركّز على مفهوم السلام الدائم لمواجهة المأزق الأمني عن طريق التركيز على مفهوم **الأمن التعاوني** كبديل لمفهوم الأمن الجماعي والذي يقوم أساسا على مجموعة أدوات ووسائل كآليات للتعاون الدولي الأمني.

1* مبادئ الأمن التعاوني:

ا* قبول فكرة الشمولية وتوسيع الأجندة الأمنية لتشمل مصادر تهديد غير تقليدية لا تماثلية.

ب* الاعتماد على الحوار بين الأطراف المتنازعة.

ج* تتطلّب قضايا الأمن تطوير مجالات وقطاعات تعاونية بين الدول.

د* اعتماد الإجراءات **الدبلوماسية الوقائية وإجراءات بناء الثقة** والحوار الدولي الأمني.

---

[68] جون بيليس، **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**، تر: ، ص.427.

2* مبادئ السلام الديمقراطي: إن الأساس الفلسفي والتنظيري الذي تنطلق منه أطروحة السلام الديمقراطي التي يدافع عنها الليبراليون الجدد أن:

ا* الدول الديمقراطية تتسم بسلوك سلمي ولا تشن الحروب ضد بعضها البعض.

ب* إن معظم الحروب التي حدثت بين دول غير ديمقراطية أي غير ليبرالية.

ج* الديمقراطية هي مجال محدّد لتحقيق السلام والأمن الدوليين.

يقول بروس روست **Bruce Russet** "إن القيم الديمقراطية ليست هي التأثير الأوحد الذي يسمح للدولة بتجنّب الحرب فكثيرا ما تفسر العلاقات بين الدول على أساس تحالفاتها الإستراتيجية أكثر منها إلى حالة التجانس الديمقراطي."

يبدو أن نظرية السلام الديمقراطي التي نادى إليها الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن في إطار مبادرة بناء الأمل والشرق الأوسط ما هي إلا أداة لتعزيز التوسع والتوغل الأمني الأمريكي في العالم ومنطقة الشرق الأوسط على وجه التحديد بحجة مواجهة الإرهاب الدولي والأنظمة الديكتاتورية بواسطة الحرب الاستباقية والقوة الناعمة والحرب الدائمة.

المحور الرابع: المقاربات البديلة والجديدة للأمن

اتسع الحقل الأمني في العلاقات الدولية ليتجاوز الاهتمامات التقليدية القائمة على متغيرات القوة والمصلحة والصراع بين الدول ليشمل قضايا أوسع وأعمق مبرزا حدود وقصور المنظارات الأمنية العقلانية في التعامل مع طبيعة المسائل الأمنية ومصادر تهديد في فترة ما بعد الحرب الباردة.

1/ مدرسة كوبنهاجن والأمن الشامل عند باري بوزان:

إن الاختلاف الموجود في التعاريف المحيطة بالأمن عند مختلف التيارات الفكرية والاتجاهات والدراسات الأمنية يعود إلى " **محاورة الأمن**" من حيث دراسة أمن الدولة أم أمن الفرد أم أمن الجماعة، أي نطرح الإشكاليات الخلافية حول مفهوم الأمن: كيف نحقق الأمن؟ لمن الأمن؟ وهل الأمن مفهوم مطلق أم نسبي؟ ثابت أم متغير؟ إذن، هذه الأسئلة تعتبر مفاتيح للإجابة المحورية في تحديد ماهية الأمن نحو محاولة تنظيرية شاملة وتوافقية في ضبط المعنى الملازم لحقيقة الأمن وحاجة الفرد والدولة والمجتمع للأمن.[69]

أولا: البناءات المعرفية للأمن عند مدرسة كوبنهاجن:

إن القاعدة الرئيسية والمشتركة بين منظري مدرسة كوبنهاجن في دراستهم لمفهوم الأمن تُركّز على دراسة العلاقة الموجودة بين النظرية والممارسة أثناء التعامل مع مصطلح الأمن وبين التركيب المفاهيمي والسياسي له.[70]

إن مفهوم الأمن يتجلى في مختلف جوانب حياة الفرد اليومية ويشكل انشغالا محوريا في حاجة الفرد للأمن، فهناك الأمن الوطني، الأمن الاجتماعي، الأمن الغذائي..وتطرح مفهمة الأمن عدة إشكالات وأسئلة جوهرية وعميقة في نفس الوقت حول قضايا ومواضيع الأمن، محاولات ومستويات الأمن والتهديدات الأمنية.فهل نكتفي بدراسة وتحليل أدوات وآليات الأمن أم نتعمق أكثر في تحليل العلاقة بين الأمن والسياسة".[71]

---

[69] عبد الرقيق كشوط، "**أخرطة مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**"، Almanhal collections(www.almanhal.com), 16/01/2020, The Emirates Center for Strategic studies and Reaserch, p.p.4-5

[70] Loc.cit.,p.2

[71] Ayse Ceyhan, Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres, **Cultures et Conflits**, printemps-été 1998, 31-32,(L'Harmattan : Centre d'études sur les conflits et sécurité), in :http://jornals.openedition.org/conflits/541 :Doi : consulté le 30/03/2021.URL

أشار **ميكاييل ديلان Michael Dillon** في كتابه "**سياسات الأمن**" أن مفهوم الأمن وماهيته تستمد جوهرها من الرؤية الهوبزية لطبيعة البشر، كما يؤكد ديلان أن الأمن بذلك يشكل أساس الفكر السياسي الحديث، فمهمة الممارسة السياسية كانت تتمحور حول تامين الأمن من خلال تسخير التكنولوجيا في إطار الدولة فقط.[72]

فما معنى مفهوم الأمن؟، وكيف يمكن دراسته؟ إن مفهوم الأمن هو مصطلح مطاطي مرن، وهو مفهوم متنازع عليه، فلا يوجد توافق حول تحديد ماهيته، فالأمن يعني بلا شك أشياء مختلفة ويعمل معظم علماء العلاقات الدولية على وضع تعريف ينطوي على التخفيف من التهديدات للقيم الغزيرة.[73]

أما **باري بوزان** فقد وضع تصورا شاملا لمفهوم الأمن لا يتوقف عند القوة والحرب والقدرات العسكرية ومسألة الحق في الدفاع عن البقاء، بل شمل الأمن كل المجالات الأخرى حيث سعى في دراسته المعنونة "**الشعب، الدول والخوف**" إلى إيجاد رؤية معمقة وشاملة لماهية الأمن في مجموعة القطاعات الأمنية السياسية والاقتصادية والمجتمعية والبيئية والعسكرية.

ويرى باري بوزان أنه لتعريف الأمن لابد من الإشارة إلى ثلاث مسائل مهمة تحيط به بدء **بالسياق السياسي** للمفهوم ومرورا **بالأبعاد** المختلفة له وانتهاء **بالغموض والاختلاف** الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.

فالأمن عند بوزان هو:" العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضدّ قوى التغيير التي يرونها معادية، فالحد

---

[72] Ibid.

[73] Paul. D. Williams, **Security studies: an introduction**(London: Routledge, 2008), p.p.26-27

الأدنى للأمن هو البقاء لكنه يتضمن أيضا إلى حدّ معقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود."

كما انطلق بوزان في تصوّره لمفهوم الأمن من ثلاث مرجعيات **الفرد والدولة والنظام الدولي**، فلا يمكن تعريف الأمن إلا وفقا لتأثير هذه المرجعيات في مفهوم الأمن الشامل، غير أن أمن الفرد والنظام الدولي يبقى تابعا لأمن الدولة باعتبارها المرجعية الأهم للسيادة المطلقة ولكنها ليست الموضوع الوحيد أو المرجعية الوحيدة في بناء وفهم سلوكيات أمنية معينة، فالدولة تتشكل حسب بوزان من مكونات ثلاث:

1*فكرة الدولة الوطنية/القومية

2*القاعدة الفيزيائية للدولة(الشعب، الموارد، التكنولوجيا)

3*المظهر المؤسساتي للدولة

وبتحديد تلك المكونات يسهل علينا تصور التهديدات الممكنة للأمن، وعند التمييز بين الدولة القوية والدولة الضعيفة كشرط أساسي للأمن على مستوى الدولة، فإذا كانت قوة الدولة وضعفها في تحليل الواقعية الجديدة تُقاس بمدى قدرات الدولة المادية والعسكرية، فإنّ الطرح الأمني عند بوزان يرى في قوة الدولة تابعة لمستوى استقرارها السياسي وانسجامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي الداخلي.

وكذلك يُركز بوزان في شرحه لفكرة الأمن الوطني على عملية المقارنة بين مجموعة من المنظرين الذين يعالجون جوهر المفهوم من وجهات نظر ورؤى تحليلية معينة، فيجد أن **ليونارد بيتون Leonard Beaton** جادل بالمثل الحاجة إلى توسيع مفاهيم الأمن خارج حدود الأمن القومي الضيق لتشمل مجموعة من الاعتبارات المنهجية، وكذلك يجادل **ستانلي**

هوفمان Stanley Hoffman الحاجة الماسة إلى ضرورة البدء في تحويل مفهوم الأمن القومي إلى جانب من جوانب سياسة النظام العالمي.[74]

ثانيا: مسلمات التنظير حول الأمن الشامل عند باري بوزان:

- ❖ الأمن هو التنمية ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن.
- ❖ إن مفهوم الأمن هو استمرارية البقاء مع احتمال وجود التهديدات.
- ❖ الأمننة هي القضايا التي تُؤمنن لصالح وجودية الفرد وبقاء النوع، الأمننة ليست مجرّد تحركات أمنية، بل تصبح من خلالها القضايا مُؤمننة عندما يتقبّلها الجمهور.
- ❖ عناصر الأمننة كعملية:

ا*الفاعل المُؤمنن: هو ذلك الكيان الذي ينتج فعلا أو حركة مؤمننة.

ب*التهديد الوجودي: الضرر المحتمل أو الخطر أو الخسارة.

ج*الموضوع المرجع: الأمر المعرّض للتهديد والذي يحتاج حماية.

د*الجمهور: هدف الخطاب أو الفعل المُؤمنن بإقناعه بوقوع تهديد أمني.

- ❖ طبيعة النظام الدولي: إن النظام الدولي عند باري بوزان أقرب إلى **الفوضى الناضجة التي تخضع لمبدأ الاعتماد على النفس** واحترام سيادة وحدة سياسية أخرى، وحل النزاعات بالطرق السلمية وليس اعتمادا مطلقا على القوة العسكرية لأن القوة مفهوم نسبيّ.

وفي ظل الفوضى الناضجة تتمتع الدول بقدر كبير من الأمن بفضل قوتها الداخلية(حجم الدولة ومساحتها، عدد السكان، الموقع الاستراتيجي، الدخل القومي، القدرات

---

[74] Barry Buzan,**People, State, and Fear the national security problem in international relations**(Great Britain: Wheatsheaf LTD,1983),p.5

العسكرية)ومعاييرها المؤسساتية المنظمة لعلاقاتها المتبادلة، فالدولة العظمى أو القوية تحدّد بنفسها سياستها الأمنية وقد تفرضها داخل النظام الدولي.

أمّا الفوضى غير الناضجة فهي تلك الحالة الدائمة للصراع الدولي القائم على القوة والعنف وقد تأخذ العلاقات في ظل هذا النوع من الفوضى شكل المواجهة الدائمة من أجل السيطرة وتستمر حالة انعدام الأمن بين الدول لأنّها خاصية مطلقة في النظام الدولي الفوضوي.

ثالثا: المنظور الإقليمي عند باري بوزان: هو منهج جوهري في دراسات الأمن في عالم ما بعد الحرب الباردة كمستوى للتحليل في استكشاف الشؤون الأمنية المعاصرة، ويعتقد انه منهج يعتمد فهمًا أكثر انفتاحا للأمن من الفهم التقليدي المركز حول المتغير العسكري، وتظهر حدود الفهم التقليدي في ارتكازه على افتراضين هما:

- ❖ إن تراجع تنافس القوى العظمى يقلل من اختراق نوعية اهتمام القوة العالمية في بقية العالم.
- ❖ إن معظم القوى العظمى في ما بعد الحرب الباردة هي خفيفة وهذا يعني أن ديناميكياتها المحلية تُبعدها عن المشاركة العسكرية والمنافسة الإستراتيجية في بؤر التوتر في العالم وفسح المجال أمام تلك الدول والمجتمعات المحلية لفرز وغربلة علاقاتها العسكرية السياسية بتدخل اقل من طرف القوى العظمى عن ذي قبل.[75]

[75] Barry Buzan and Olé Waever, **Regions and Powers: the structure of international security**(New York: Cambridge University press, Cambridge studies in international relations,2003), p.p.10-11

يؤكد باري بوزان أن تركيزه على المستوى الإقليمي يقتضي الفهم البنائي للأمن بعيدا عن مشروع الواقعية الجديدة الذي يصبّ في العولمة التي تنطلق من افتراض عدم الإقليمية عكس أوجه مقاربة كوبنهاجن وباري بوزان.[76]

فالعديد من عمليات الأمننة في جميع أنحاء العالم من مخاوف الهوية في القاهرة وكوبنهاجن، تنامي إمدادات الأسلحة من السوق السوداء في ألبانيا وأبخازيا، مخاوف مالية في موسكو وماليزيا، مخاوف من الإرهاب في أوزبكستان والولايات المتحدة الأمريكية...هي في بعض الاتجاهات الأساسية الناجمة عن حزمة من التطورات المحيطة بمصطلح العولمة والتي تُساهم في المقابل في تحفيز الاستجابات الإقليمية، حيث يصبح المستوى الإقليمي إمّا معقل ضد التهديدات العالمية أو وسيلة للحصول على قوة أكبر في ديناميكيات المستوى العالمي والذي يتسبّب في مجموعة من التهديدات كعدم الاستقرار المالي والاحتباس الحراري والأمركة.[77]

رابعا: الأمننة عند باري بوزان:

تعد نظرية الأمننة من أهم الإسهامات الفكرية في دراسات الأمن الحديثة، حيث ترى هذه النظرية أن الأمن لا يتم التعامل معه كشرط موضوعي ولكن بوصفه نتيجة عملية اجتماعية محددة، فتصبح قضية ما مسألة أمنية حين تُؤمنَن من طرف فاعل معين حكومة برلمان أو أي سلطة سياسية، وحتى قادة الرأي وكبار البيروقراطيين لأنهم يتمتعون بالقدرة والكفاءة على ممارسة هذا النوع من التأثير عبر الخطاب الذي وجد قبولا لدى الجمهور المستهدف.وتتحدد هذه العملية بمجموعة الشروط والسياقات والتي تتضمن:

- شكل فعل الخطاب.
- موقع ومنزلة الفاعل المُؤمنن.

---

[76] Ibid.

[77] **Loc.cit**.,p.p.12-13

- الظروف التاريخية لهذا التهديد.
- تحديد التهديدات المؤثرة في موضوع خطاب الأمننة.

فمع نهاية الحرب الباردة قدّم **باري بوزان Barry Buzan** مقاربة مفاهيمية حول التغير الحاصل في مستويات الأمن الممتدة داخل الدول الكبرى والتي تفتخر بترساناتها العسكرية ومعداتها الحربية ضد أي شكل من أشكال التهديد الأمني التقليدي حين غيّر الإرهاب الدولي منهجية الولايات المتحدة الأمريكية حسب بوزان على اعتباره نمطا جديدا من مصادر تهديد الأمن العالمي.[78]

وفي هذا السياق، عملت الإدارة الأمريكية برئاسة جورج والثر بوش الابن عقب هجمات 11 سبتمبر 2001 على تأطير وهندسة الحرب الكونية ضد الإرهاب بتطبيق مقاربة **الأمننة الكلية** ويفيد مضمونها معنى صفريًا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية "من ليس معنا في مواجهة الإرهاب فهو ضدّنا".[79]

فحسب باري بوزان فالأمن يُبنى اجتماعيا وبصورة بين–تذاتية، والجهات الفاعلة المُؤمنِنة تُسمِّي الأشياء كتهديد أو كقضية أمن قصد إضفاء الشرعية على أهدافها وأدوات تحقيق هذه الأخيرة.[80]

كما اهتم بوزان بمفهوم **المعضلة الأمنية المجتمعية** في إشارة ملحّة لدور **الهوية** في حدوث الأزمات الأمنية في المجتمعات الحديثة، ويركز أيضا على متغير الهوية في نشأة

---

[78] ناير بن رقية فتيحة، "مفهمة الأمن بين الثابت والمتغير في السياسة العالمية الراهنة: الحرب الروسية الأوكرانية محددا"، **مجلة القانون، المجتمع والسلطة**، المجلد 12، العدد 1، 02 مارس 2023، ص.362.

[79] عبد الفتاح علي الرشدان، **المرجع السابق**، ص.123.

[80] فخر الدين سلطاني، سيد ناجي ورضا اختياري آميري، مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني الإقليمي، تر: زين العابدين بولبنان، **مجلة الإدارة العامة والحوكمة**، معهد ماكروثينك، لاس فيقاس، الولايات المتحدة الأمريكية، عدد 4، 2014، ص.ص166–171

انظر ايضا: www.macrothink.org/pag

المعضلة الأمنية إذا شكّلت عاملا حاسما في حدوث الصراع المجتمعي تحقيقا للهيمنة على حساب المجموعات المجتمعية الأخرى..ويبدو جليّا تغليب "الأنا" على المظاهر التعاونية، فتلجأ الهوية "الأنا" إلى المجموعات المجتمعية بدل مؤسسة الدولة كوعاء حامل للصراع من أجل البقاء.[81]

أما **أولي ويفر** فيعرف الأمن المجتمعي على أنه" قدرة المجتمع على الحفاظ على شخصيته الجوهرية في ظل الظروف المتغيرة وفي ظل التهديدات الممكنة والمحتملة والحالية، والقدرة على الاستدامة والاستمرارية في حدود الظروف المقبولة للتطور لنماذجها التقليدية من اللغة والثقافة والتقاليد والدين والهوية القومية".[82]

إنّ العالم يُواجه اليوم تهديدات من نوع فريد ليست غريبة عن فوضوية النظام الدولي وغلبة قانون الغاب في التفاعلات الدولية، بل أصبح الهدف الرئيسي للإستراتيجيات الأمنية الشاملة لا يقتصر على منع الحروب والحد من التسلح والنّزاعات المسلحة ومواجهة الأزمات، بل يتمركز حول **أمكنة الأمن** والتنمية الاقتصادية والبشرية وتقليص معدلات الأمية والفقر والبطالة في العالم وتطوير مجالات البحث العلمي والتعليم والصحة والحياة ككل.[83]

---

[81] عادل زقاع، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 1، سبتمبر 2011، ص.ص 65-66

[82] سالي خليفة اسحاق، الاتجاهات الحديثة في دراسات الامن الدولي"، **مجلة النهضة**، المجلد 14، العدد 4، أكتوبر 2013، ص ص 1-27

[83] محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، ط1(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص. 7

الموضوع: النظرية البنائية: تصور جديد للأمن

تشكّل البناءات النظرية للأمن في المرحلة الحديثة تحولا جديدا في ظل الجدل القائم في العلاقات الدولية حول إمكانية أنسنة العالم بعيدا عن كل حالات النزاع الدولي والحرب، وفي المقابل شكلت المقاربات البديلة مجالا نشطا لطرح المزيد من المبادئ الجديدة لتفسير المأزق الأمني والمعضلة الأمنية.

1/ مدخل إلى النظرية البنائية في الدراسات الأمنية:

تولي المقاربة البنائية أهمية بالغة لدور الهوية والثقافة في تحليل سلوك الفاعل في مواجهة أي مشكلة أمنية قد تهدد استقرار المجتمع أو الدولة أو المؤسسة أو المنظمة أو بناء اجتماعي ما، وتحاول البنائية في نقدها للواقعية التركيز على عنصر الهوية في بناء مقاربة شاملة لمفهوم الأمن، حيث يرى كل من **بيتر كاتزنشتاين Peter Haztention وفريدريك كراتوشويل Fredrick Kartochwil ونيكولاس اونوف Nicholas Onuf** أن مصالح وهويات الدول تتشكل في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.[84]

كما تسعى النظرية البنائية إلى فهم كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الدول وتستجيب لمطالبها ولمؤسساتها في إطار مجموعة من الأدوات التي تساعد في الكشف عن حدود المعضلة الأمنية التي ولّدت الصراع داخل الدولة بسبب الهويات والأقليات والإثنيات.

ينطلق البنائيون من فكرة محورية مفادها أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها بأفعال وتفاعلات عقلية ضمن مجموعة من القيود المادية كما يرى الواقعيون أو ضمن قيود مؤسسية كما يراه الليبراليون، بل يتم فهم التبادل والتفاعل بين الدول بصفته نمطا من

---

[84] نسيمة طويل، التكامل الدولي–دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، العدد 3، أكتوبر 2018، ص.112

الأعمال يصوغ الهويات. فمتغير الهوية جزء من الأمن وهو مُكوّن من مكوّنات المعضلة الأمنية المجتمعية، وتمّ إهمال هذا العنصر من قبل مختلف النظريات رغم أهميته في تشكيل مصالح الفواعل وتحديد اتجاه سلوكا تهم إمّا بواسطة التعاون أو عبر التنافس.[85]

يعمد ألكسندر واندت إلى فكرة أن العلاقات الدولية لا تتأثر بعلاقات القوة بقدر ما تتأثر بالمصطلحات والمفاهيم والصور التي تمنحها معنا، والأمن بالنسبة له يتعلق بتصورات صناع القرار للعناصر المادية والمحتملة المحيطة بالأمن والذي يرتبط ارتباطًا وثيقا في تفسيره بالمعضلة الأمنية كبنية اجتماعية تتشكّل من مفاهيم ذاتية بين الأفراد وتفرض على الدول سلوكيات معينة.[86]

تنطلق البنائية في تصورها للظاهرة الأمنية من مجموعة فرضيات يشرحها **بول فيوتي ومارك كوبي** كالأتي[87]:

1* ترفض البنائية قبول مفاهيم مثل المصلحة الوطنية، الأمن القومي، الهوية...كما هي معاني مجرّدة بل تضعها في إطار معين وتهتم البنائية بالقوى الفاعلة غير الدولة كالمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

2* ترى البنائية أن بنية النظام الدولي بنية اجتماعية تشمل مجموعة من القيم والقواعد والقوانين والتي تؤثر مباشرة في الهوية والمصلحة للفاعلين.

3* إن النظام الدولي هو عملية مستمرة من التفاعل بين الفاعلين والنظام الدولي كبناء قائم بذاته

---

[85] رضا شوارة، " الأمن الدولي والدراسات الأمنية بين الاتجاه التفسيري والطرح الإنساني الشامل"، **مجلة العلوم الاجتماعية** (سطيف 2) ، مجلد 15، عدد 28، السنة 2018، ص.163

[86] **المكان نفسه.**

[87] خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد 2، 2014، ص ص 317-318

4* الفرد كائن اجتماعي تربطه علاقات اجتماعية بالغير سواء كانت علاقات سلمية أو صراعية

5* إن مفهوم الأمن يقوم على ثلاث محاور أساسية: ثقافة الأمن والتجمعات الأمنية والأمن القومي.

6* احترام الحقائق الاجتماعية في تفسير الظاهرة الأمنية كالسيادة والحقوق والتي ليست بحقائق مادية، ولكنها موجودة بفعل أن مجموعة من الناس يعتقدون بوجودها ويتفاعلون على أساسها.

7* النظام الدولي هو من اختراع الإنسان فهو نتاج للفكر الإنساني بناء فكري، نظام القيم والمعايير التي نظمت العلاقات التفاعلية بين الأفراد والجماعات والدول.

8* الدولة تتمتع بهوية مؤسسية تولد من خلالها أهدافها الأساسية كالأمن والاستقرار والتنمية ولذلك تعتمد الدول على هوياتها الاجتماعية في بناء مصالحها الوطنية.

9* القوة لا تعني المصادر اللازمة لفرض واحد إرادته على الآخرين فحسب، بل تتعداها إلى سلطة تحديد المعاني المشتركة المكونة للهويات والمصالح وسلوكيات الدول وممارساتها.

10* إن التصور الأمني عند البنائيين يقوم على دور الجماعة الأمنية والدول في الحفاظ على الحالة الأمنية اعتمادا على انسجام الهويات والمصالح.

11* مفهوم المعضلة الأمنية ينشأ من الجهل بنوايا الآخر ويمكن تخفيضها أو الحد منها عبر معرفتنا بالهويات الداخلية(المحلية أو الثانوية) أو الإقليمية أو العالمية، فادراكات التهديد وتصورات الأمن مرتبطة بشكل وثيق بتعريف الهوية الوطنية، فإدراك الآخر يؤثر على متخذ

القرار بمقتضى أن الطرف الخارجي أو الأجنبي قد يكون صديقا، حليفا، خصما، عدوا أو بكل بساطة محايدا.[88]

12* إن الممارسات والهويات ليست طبيعية بل هي نتاج للوكالة الإنسانية والتكوين الاجتماعي.

13* يُقاس الأمن بغياب التهديدات للقيم الأساسية المكتسبة والتهديدات ليست طبيعية، فالدول يُمكنها تغيير تصوراتها للتهديد انطلاقا من التصورات الحاصلة في بيئتها وتعديل الممارسات.

14* الأمن هو بناء اجتماعي، والقوة والهوية والمصالح هي معايير في كيفية تعريف وتحديد المصالح الأمنية للدول والجماعات الإنسانية والأفراد.

ولكن، يُواجه البنائيون انتقادا رئيسيا حسب **هايمانز Huymans** يكمن في المعضلة المعيارية **Normative Dilemma** والتي تستند على الفهم أين يعتمد على تأثير الاتصال على اللغة الأمنية المستخدمة المستندة إلى رغبة الكاتب في أمننة قضية معينة.

يُجمع بعض المحللين حول دور المدرسة البنائية في تفسير الواقع الدولي والمشهد الأمني في العالم على فشلها في التنبؤ بانتهاء الحرب الباردة، وعدم تقديمها لبراديغم متكامل لمفهمة الأمن الذي اصطدم مع تفسير ملامح السياسة العالمية الراهنة ومستقبل العلاقات الدولية.[89]

---

[88] سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، مرجع سابق، ص.140.

[89] محمد خليل سعيد خليل، عامر عيد عامر عيد(وآخرون)، "دور النظرية البنائية في تفسير العلاقات الدولية"، جامعة الإسكندرية: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، ص.6 ، في الموقع الالكتروني: www.academia.edu/49231395/

الموضوع: النظرية النقدية في فهم الأمن

استعانت النظرية النقدية بمجموعة معطيات تاريخية مرتبطة بمفهوم الحرب في تفسيرها لحاجة الفرد للأمن وتجاوزها المفهوم التقليدي لأمن الدولة، فأمن الدولة ليس بالضرورة أمن الفرد عند المقاربة التقليدية (الواقعية)ولكن حسب النقديين "**فأمن الفرد قبل أمن الدولة، وأمن الفرد ملازم لأمن الدولة والدولة وسيلة لتحقيق أمن الفرد**".

يرى **تيري بلزاك Thierry Balzacq** في كتابه" **نظريات الأمن: المقاربات النقدية**" لسنة 2016 م أن فهم القراءة النقدية للأمن هي جوهر السؤال المطروح حول: هل يُفهم الأمن من خلال نقاده؟ وهل تصلح المقاربة النقدية لفهم الأمن بطريقة جادّة وصالحة في كل الأحوال، ويناقش أيضا فكرة جوهر الفعل الأمني ودور الاتجاهات الجديدة للأمن كالمقاربة البنائية والنسوية وما بعد الحداثة في وضع رؤية نقدية لمفهوم الأمن بالتركيز على مقاربة مشتركة ألا وهي مقاربة أمن الفرد.[90]

أولا: المنظور النقدي للأمن:

يرى الأستاذ **عامر مصباح أن** "الافتراض المحوري الذي تنطلق منه النظرية النقدية في تحليل موضوعات ذات صلة بالأمن يجب ألاّ تكون الدولة هي وحدة التحليل الحقيقي للأمن ومرجعية تحليل العلاقات الدولية بل **الفرد** موضوعا وهدفا وسبباً.[91]

فالدولة في تصور النقديين هي جزء من مشكلة عدم الأمن في النظام الدولي وليس جزء من الحل، فالدولة في بعض الأحيان تكون جاذبة للأمن(موفرة له)، كما يمكن أن تكون مصدرا مباشرا للتهديد والنزاعات ومنع الأمن عبر تسلّطها واستبدادها لشعبها وممارستها

---

[90] Maureen Walschot, Théories, Méthode et idées, **revue Etudes Internationales**, vol, n 1, hiver 2017, p.p 117-118

[91] عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية**(الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010)

لأدوات العنف المسلح (أنظمة الحزب الواحد في السبعينيات في أمريكا اللاتينية وإفريقيا) و(دول تعيش أزمات سياسية مثل دول الربيع العربي والثورات الشعبية). [92]

تعكس مسلمات النظرية النقدية النظرة التشاؤمية للدولة باعتبارها سبب الكوارث الإنسانية، وسببا للحروب والنزاعات الدولية بسبب أطماعها وسياساتها التوسعية البراغماتية ولو على حساب أمن شعوبها.

تصرّ النظرية النقدية على إعادة مفهمة الأمن وإعادة مفهمة الإستراتيجية الأمنية الحديثة مع ضرورة تمديد وتوسيع مفهوم الأمن انطلاقا من اعتبارات مرتبطة مباشرة بأمن الفرد من كل مصادر التهديد الجديدة التي تُهدّد النوع البشري والوجود الإنساني.

كما يقترح النقديون التسليم بفكرة أولوية وضع أساس جديد لتركيبة النظام الدولي والذي وجب أن يُعبَّر عنه عبر فواعل مثل الفرد والحركات الاجتماعية والمجموعات الإنسانية والمنظمات السلمية الحقوقية بدل الدولة التي كانت مجلبة للحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية وصانعة للصراع الإيديولوجي خلال الحرب الباردة وسببا في دمار البشرية بسب الانتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل.

تنطلق النظرية النقدية في تحليلها للظاهرة الأمنية من مجموعة منطلقات أو افتراضات:

1* النظام الدولي مبني اجتماعيا وليس ماديا وبنية النظام الدولي تحدّد طبيعة سلوكيات الدول إذا كانت تعاونية سلمية أو تنافسية ويمثل سلوك دولة ما نمط تفكيرها.

2* الأمن القومي مفهوم شامل لا يقتصر على القوة والفوضى، بل يركّز على الأفكار والقانون والمؤسسات والمعرفة.

3* الحقائق الدولية هي حصيلة لأطر اجتماعية وتاريخية محدّدة هدفها تحرير الإنسان.[93]

---

[92] قسوم سليم، دراسات أمن العالم الثالث: العالم الثالث وإعادة صياغة مفهوم الامن ، جامعة قالمة، 8ماي 1945، ص.10.

4* إن فوضوية النظام الدولي ليست بقوانين طبيعية وليست وضعا أبديا فالدول والفوضى هي بناءات تاريخية ناتجة عن القوى الاجتماعية العالمية والمحلية الداخلية.

5* الدولة الوحدوية والمحورية ومعضلة الأمن والحروب الدولية هي بناءات تاريخية اجتماعية.

6* إن الحديث عن **الأمن** في المنظور النقدي ينطلق من ربطه بالخطاب عن التهديدات وهذا الأخير قد يعبّر عن لغة النخبة المهيمنة على الخطاب الأمني والطرف المُؤمنن لأنها تتمتع بسلطة تأمين مجال ووضع أمني معين وتحديد العدو لتبرّر شرعية دفاعها عن هوية الدولة التي تعبر عن التفاعلية بين **النحن والأخر**.

7* مفهوم الأمن مفهوم **اشتقاقي** يعبّر ويترجم وجهة نظر سياسية فالأمن والتهديدات يشتق جزئيا من المسار السيكولوجي للإدراك وسوء الإدراك عند الأطراف المتنازعة أو الدول المتنافسة.

8* يرى النقديون أمثال **كيث كروز وميكائيل ويليامز** أن الأمن أي **أمن الأفراد** يشمل ثلاث مستويات:

ا* **المستوى الأول: كأشخاص** يتأتى تأمين مصالحهم من خلال دور الدولة في تأمين واحترام حقوقهم الأساسية وحماية الحريات الشخصية وتلبية احتياجاتهم الحياتية.

ب* المستوى الثاني: كمواطنين إن أمن المواطن قد تتسبّب الدولة في تأزمه وتشكّل تهديدا مباشرا لأمنه في تلبية حقوقه السياسية والمدنية وإشراكه في رسم السياسات العامة وتكون الطرف أو الفاعل المُؤمنن للمواطنين.

---

[93] سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، مرجع سابق**، ص.145

ج* المستوى الثالث: أمن الجماعة الإنسانية الفرد شخص ومواطن في جماعة إنسانية والدولة غير قادرة على حمايته في مواجهة التهديدات الأمنية الشاملة كالتهديد البيئي والاقتصادي والتنموي.

9* الفرد وحدة تحليل أساسية في الطرح النقدي أما الدولة فهي شيء فلسفي مجرّد فتراجعت الدولة عن أداء أدوارها في ظل تنامي مصادر تهديد الأمن الإنساني.

10* جاءت النظرية النقدية بفكرة **الانعتاق** كقيمة معيارية تهدف إلى سعادة كل البشر وتحقق الأمن الإنساني، حيث يعرف **ماكس هوركهايمر Max Horkheimer** الانعتاق:

"هو حالة اجتماعية بلا استغلال ولا استعباد أين تتواجد حقيقة أكثر اتساعا من الفرد إنها الإنسانية الواعية بذاتها."

ويقصد أيضا بالانعتاق الحرية من القيود في تجسيد الأهداف والسعي إلى الخير والرفاهية المادية والتحرر من الطبيعة والندرة والسعي إلى تحقيق العدالة والتحرر من الاستغلال الاقتصادي.

إن المسلمة المهمة التي اعتمدت عليها النظرية النقدية في انتقاد النماذج النظرية التقليدية في تفسير الأمن تكمن في فكرة التحرر الإنساني وهو سبب ووسيلة لتحقيق الأمن وخاصة أمن الفرد من كل مصادر التهديد اللاتماثلية على المستوى المحلي و الدولي.[94]

تتجاوز النظرية النقدية في تحليلها لمفهوم الأمن تلك الموضوعات التقليدية أو الكلاسيكية المتمثلة في ميزان القوى و سباق التسلح و المأزق الأمني و الأمن القومي، وتُركز اهتمامها على مواضيع ذات صلة مباشرة بأمن الفرد مثل قضايا أمن النفس من الجوع و الفقر و الغذاء، و المرض و الصحة و التعليم و المعرفة و البيئة و الثقافة.

إن المرحلة التاريخية التي انتشرت فيها المقاربات البديلة للأمن بمفهومه التقليدي

[94] الموسوعة الجزائرية للدراسات و الاستراتيجية، 2019، ساعة التصفح 23:57

خاصة التسعينات تزامنت مع انتشار موجة من المخاطر الأمنية التي تهدد أمن الفرد مباشرة مثل ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية، الانضمام للجماعات المسلحة، تجارة الأسلحة و المخدرات و الجريمة المنظمة .

ثالثا: المحاورات الجديدة للنظرية النقدية للأمن

طرحت النظرية النقدية بعدًا جديدًا للأمن في سياقه الشامل بربطه بالمجالات الحياتية الأخرى انطلاقا من اعتبارات مرتبطة مباشرة بأمن الفرد من كل مصادر التهديد الجديدة التي تهدد النوع البشري و الوجود الإنساني، حيث اقترحت :

- إعادة مفهمة الأمن .
- إعادة مفهمة الإستراتيجية الأمنية الحديثة.
- تمديد و توسيع مفهوم الأمن.

كما يقترح النقديون التسليم بفكرة أولوية وضع أساس جديد لتركيبة النظام الدولي والذي وجب أن يعبر عنه عبر عوامل أساسية مثل الفرد و الحركات الاجتماعية و المجموعات الإنسانية و المنظمات السلمية والحقوقية بدل الدولة التي كانت مجلبة للحرب العالمية الأولى و الثانية و صانعة للصراع الإيديولوجي خلال الحرب الباردة و سببًا في دمار البشرية عبر الانتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل.

يرى **روبرت كيوهان** أن النقديين بحاجة إلى تطوير نظريات قابلة للاختبار، وان يكونوا واضحين بخصوص أهدافهم[95]، فالنظرية النقدية في نقدها للواقعية والليبرالية تبقى مجرد نظرية معيارية لم تُهمل هي الأخرى محورية المجال العسكري ولكنها ركّزت على الأبعاد الأخرى في حدوث المعضلة الأمنية في ظل مصادر تهديد الأمن الجديدة التي تمس مباشرة الفرد.

[95] محمد خليل سعد خليل، **مرجع سابق**، ص.6

الموضوع: النظرية النسوية وتصورها للأمن

حاولت وسعت بعض المقاربات الجديدة في تفسير الاتجاهات الجديدة للأمن و مصادر تهديده الجديدة و مفهومه الجديد و التركيز على عناصر مسلمات جديدة أو مغايرة لتلك التي كانت سائدة قبل انتهاء مرحلة الفكر الأمني الاستراتيجي الكلاسيكي أو العصر الذهبي للأمن والذي ركّز على قضايا الحرب والقوة وتوازن ميزان القوى والرعب النووي ومحورية الدولة في تحقيق الأمن.

ولكن، بالنسبة للنظرية النسوية فغدت تنتقد سيطرة وغلبة النظرية التفسيرية الذكورية للأمن منذ البداية مبررة ذلك بعدم فسح المجال أمام النساء للعب أدوار هامة في صناعة السياسية الدولية، وفي قيادة المشاريع الدولية على اعتبار أن السياسة العالمية و الإستراتجية الأمنية و الحلول الأمنية هي من صنع الرجال و ليس النساء، وهذا ما تناولته النظرية النسوية بدل أن تُركّز على قضايا جوهرية للأمن العالمي والإنساني .

ولكن هذا لا يمنع من أنها حاولت أن تجد لنفسها مكانة في تفسير العلاقات الدولية وقضايا السياسية الدولية بما فيها قضايا الأمن و مصادر تهديده منذ منتصف الثمانينات، حيث انتشر طرح الجندر والجنسانية و العرق و الطبقة و الهوية وقضايا مفاهيمية مرتبطة بالنساء في العلاقات الدولية مثل حقوق الإنسان و الحريات العامة[96].

[96] عديلة محمد الطاهر، المقاربة النسوية في العلاقات الدولية، في : مجلة المفكر، العدد 13، د.ت.ن، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص ص 450-451

1/ المشاريع المعرفية النسوية:

ركّزت النسوية على" الجندر " كوحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية من خلال تبني ثلاثة مشاريع نسوية معرفية لفهم قضايا السياسية الدولية و القضايا الأمنية، وتتمثّل فيما يلي:

أولا: المشروع المعرفي النسوي الأول يناقش فكرة تأثير الانحياز الذكوري في تفسير العلاقات الدولية، فمن حيث الممارسة العلمية و النظرية تثبت هيمنة الموقف الذكوري في صناعة القرار الدولي في إدارة الأزمات الدولية و في بناء النظريات في علم العلاقات الدولية.

وحسب رأي النسويين فإن ذلك المشروع يعتمد على تبريرات متعلقة بقصور وعجز التصور النسوي والمشاركة النسوية في إثراء التحليل و التنظير في العلاقات الدولية، لكن في الحقيقة إن الإقصاء الممارس ضد النساء في قدرتهن على تفسير ظواهر مثل الأمن القومي و السيادة و القوة العسكرية و الحرب يتأتى من عدم إفساح المجال للنساء وتمكينهن من التأطير الفكري والتنظيري للأمن الدولي[97].

ثانيا: المشروع النسوي الثاني

فيُعنَي بتصحيح ذلك الإقصاء و التهميش الذي يضع النساء في حلقة مغلقة بعيدة عن كل جدّية واهتمام علمي و معرفي بقدرة تفسير الظواهر في العلاقات الدولية بسبب هيمنة الفكر الذكوري في صناعة السياسية الدولية و تفسيرها.

أثناء التطرق إلى بعض المسلمات و الأفكار التي أقامت عليها النظرية النسوية تحليلاتها لقضايا السياسية الدولية يبدو أن الطرح السائد هو ضرورة فتح المجال وفسح

[97] المرجع نفسه، ص ص. 451-452

الأطر التنظيرية ومشاريع الفكر في العالم أمام النساء للإسهام في تحليل الواقع الدولي جنبا إلى جنب مع الرجال.

ثالثا: المشروع النسوي الثالث والذي يهتم بالتمييز بين الجندر و الجنس في فهم التصور النسوي للعلاقات الدولية و القضايا الأمنية الجوهرية، فالجندر حسب النسويين هو بناء اجتماعي طارئ من الناحية التاريخية و هو الذي يُحدّد مفهوم وتأثير الهويات، السلوكات، الخصائص و التوقعات في القضايا الأمنية.

وحسب بعض الباحثين فالحياة الاجتماعية قائمة على خاصية تاريخية ألا وهي الجندر، أما نظرية العلاقات الدولية و السياسة الدولية لم تعرف انتشارا للجندر إلا مع مطلع التسعينيات، حيث ترى النسوية أن التحليلات و النظريات في العلاقات الدولية أهملت الجانب النسوي ولعل أبرزها تمثل في نظرتها للدولة و الاقتصاد السياسي و الأمن العالمي وهذه الحقول التي غُيِّب فيها المشروع النسوي و الموقف النظري للجندر[98].

2/ منطلقات التحليل الجندري عند النسويين:

1* الجندر هو المفهوم التحليلي لنظرية العلاقات الدولية و لدراسة الظاهرة الأمنية بمختلف أبعادها و مستوياتها.

2* الجندر هو مفهوم بنيوي يقصد به بناء اجتماعي يؤسس عليه التحليل الشامل لمفهوم الأمن و المفاهيم الأخرى في العلاقات الدولية.

3* إن النظريات المعرفية الدقيقة في تفسير العلاقات الدولية و الظواهر الأمنية تقوم على أساس الجندر و ليس الجنس الذي يعتبر معطى بيولوجي طبيعي، أما الجندر فهو بناء اجتماعي طارئ من الناحية التاريخية وهو خاصية بنيوية مؤسساتية للحياة الاجتماعية.

[98] عديلة محمد الطاهر، المرجع السابق، ص.ص 451-452

4* تهتم النسوية بدراسة دور التحليل الجندري في بناء نظريات العلاقات الدولية والدراسات الأمنية.

5* الدولة مشاركة في الأمن الموجه نحو المواطنين.

6* الحرب من صنع الرجل، وإعلان الحروب يكون أيضا بقرار من صنع الرجل.

7* محور التفكير النسوي في تحليل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية ليس قصورًا أو جهلاً أو عجزًا من طرف النساء في تخصص العلاقات الدولية، وإنّما احتكارا من طرف الرجال وإقصاءً ضدّ النساء.

8* إنّ مفهمة الأمن لا تقف عند حدود تفسير الوضع القائم أو ما هو موجود وإنّما تتجاوزه إلى إعادة تكوين وبناء الواقع.

يبدو أن النظرية النسوية هي في حد ذاتها وقعت تحت تأثير انتقادات داخلية تجسدت في التيارات النسوية المنبثقة عن النظرية النسوية النقدية الأم، كالنظرية النسوية الليبرالية الماركسية، النسوية التجريبية و النسوية التحليلية و النسوية المعيارية التي اختلفت مواضيع تناولها و توجهاتها في تحليل مكانة الجندر في السياسة الدولية و مكانة المرأة في صناعة القرار الدولي، ولكن عموما لم تُشكّل موقفا علميا مُوحّدا حول قضايا العلاقات الدولية و الدراسات الأمنية[99].

وكذلك، فإن النظرية النسوية لم تتوصل إلى بناء نموذج معرفي في تحليل الظواهر الدولية بما فيها قضايا الأمن والسلم والقوة والمصلحة والسياسة العالمية لأنها وقعت في مشكلة معرفية بخصوص كيفية بناء تصور موحد حول دور الجندر في تفسير الواقع الدولي و قضايا الأمن العالمي.

[99] عديلة محمد الطاهر، المرجع السابق، ص 453-454

الموضوع: النظرية ما بعد الحداثة في تفسير الأمن

حاولت الدراسات ما بعد الحداثة تقديم مدخل جديد في دراسة الأمن الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، إذ يعتبرون الخطاب أي كيفية حديث الناس عن السياسية العالمية والأمن الدولي عاملا مؤثرا في كيفية تصرف الدول و سلوكياتها، وبالتالي فالدراسات الأمنية ما هي إلا دراسات مقارنة لخطابات أمنية متباينة.

أولا: المنظور ما بعد الحداثي للأمن :

يرى الفكر ما بعد الحداثي للدراسات الأمنية ضرورة الدعوة إلى خطاب اجتماعي يؤكد على السلم و الأمن و المعايير الجماعية بدلا من الخطاب الواقعي الصراعي، كما يُركّز الخطاب الأمني ما بعد الحداثي على البعد المعياري القيمي حيث يهتم بالقيم المعيارية في التأسيس لخطاب عالمي مهيمن يحاول إيجاد بيئة دولية أكثر أمنا و انسجاما اعتمادا على خطاب أمني تعاوني.

تهتم نظرية ما بعد الحداثة في تحليلها للخطاب الأمني على ضرورة إعادة النظر في مفاهيم الحداثة و العلم والمعرفة و العقل، ونقد الاتجاهات النظرية الوضعية خاصة تلك المتعلقة بأفكار الواقعية الجديدة لأنها لا تواكب التطورات الحاصلة على مستوى السياسية الدولية.

وفي تفسير ذلك القصور المنهجي و التحليلي للدراسات السابقة و التقليدية، يعتمد الفكر ما بعد الحداثة على مفهوم التناص في تحليل أو بناء الخطاب الأمني و الذي يقصد به منح اللغة الدور المركزي في إدراك الواقع الدولي و هو ما يعبر عنه **لاسي** "**J.W.Lacey**" بقوله :" أفضل مجاز للحقيقة هو النص" حيث تعتمد ما بعد الحداثة على تحليل "الخطاب و التناص"، فهي تعتبر أن الخطاب هو المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول و سياسيات و التناص كأساس أنطولوجي لفهم الواقع الدولي[100].

[100] قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، **المرجع السابق**، ص.159

كما تهتم ما بعد الحداثة بقوة المعرفة، فالمعرفة لا تفهم في إطار علاقات القوة وتوزيعها ومن يتحكم فيها يتحكم في كل شيء و هناك تلازم بين المعرفة و القوة، فاللغة و القوة هما الحقيقة، أما في تصورها الأمني فتنطلق من نقدها للطرح الواقعي الأمني الذي سبق التطرق إلى مسلماته وأفكاره.

ثانيا: التصور الأمني ما بعد الحداثي :

يرى **ريتشارد آشلي Richard Ashley** أن الواقعية عجزت عن تفسير السياسة العالمية وفشلت في ضبط مفهوم الأمن، فهي تقف عقبة أمام إقامة دعائم نظام دولي يعزز الأمن و السلام نظرا لأنها تدعم فكرة الفوضى والصراع والقوة العسكرية وانعدام الأمن الدولي، أي أن الخطاب الأمني الواقعي هو خطاب صراعي لا يؤمن بإمكانية التعاون الأمني[101].

تنادي نظرية ما بعد الحداثة إلى ضرورة بناء عالم آمن بتبني نظام أمني تعاوني سلمي يهدف إلى خلق بيئة أمنية سلمية، وتهتم كذلك بأهمية الهوية في تحرير الإنسان و تحقيق انعتاق الأمن في العالم، ولكنها لا تصف لنا الأدوات و الوسائل في تفسير السلوكيات العدوانية للدول وأدوات معالجة فشل الفواعل غير الدولة في تحقيق السلم والأمن العالميين.

[101] المرجع نفسه، ص.160

خاتمة:

إن التحولات العميقة في بنية النظام الدولي ومصادر تهديد الأمن الجديدة ساهمت بشكل كبير في تغيّر مفهمة الأمن في ظل السياسة العالمية الراهنة، وترتبت عليها محاولات فكرية جادة نحو دراسة محددات الأمن العالمي وتداعيات الواقع الدولي على بناء مقاربة مفاهيمية تُترجم حلولا وبدائل للتنبؤ بملامح المشهد الأمني العالمي مستقبلا.

إن القطاعات الأمنية التي لاقت نقاشا أكاديميا وجدلا فكريا واسعا في إطار المقاربات النظرية الحديثة والاتجاهات الجديدة للأمن لم تُحدث قطيعة ابستمولوجية مع المنظار الكلاسيكي القائم على محورية الأمن العسكري بدلالة عودة مفهوم الحرب المباشرة ونموذجها الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في فيفري 2022 م، وعادت معها معايير القوة العسكرية إلى المشهد الأمني والاستراتيجي في الأجندات الإقليمية والعالمية من خلال ارتفاع معدلات الإنفاق العسكري وزيادة مستوى التسليح في العالم.

بالإضافة إلى جملة التوترات التي تعيشها منطقة القوقاز في ظل النزاع الأذري الأرميني الذي يشكل تهديدا ممتدًّا للأمن القومي الأوراسي والقوقازي، وكذلك شهدت المنطقة الآسياوية توترات جيوبوليتيكية بسبب أزمة إقليم تايوان والمناورات العسكرية الأمريكية اليابانية المشتركة مع القوات التايوانية في المنطقة وما تشكّله من تهديد مباشر على الأمن القومي الصيني الذي يخترق مبدأ الصين الواحدة.

إضافة إلى بؤر التوتر التي تشهد تصعيدا أزمويا في منطقة الشرق الأوسط بدليل الخلاف اللبناني الصهيوني حول منطقة كاريش –منابع النفط– واستمرار الانسداد السياسي في سوريا والعراق، وتفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن وفلسطين.

يبدو أن التحديات الأمنية المعاصرة تضع القوى الكبرى أمام **أزمة صناعة الأمن العالمي**، فالولايات المتحدة الأمريكية التي تراجعت هيمنتها وقبضتها الحديدية في إدارة الأزمات الدولية وتسوية النزاعات الدولية في مختلف أقطار العالم باتت تُركّز اهتمامها حول تسليح أوكرانيا لكبح الجماح الأوراسي الكلاني لروسيا واحتواء تموقعها في النطاق الإقليمي والعالمي سعيا منها إلى استرجاع نفوذها ومكانتها في أوروبا وآسيا.

لكن في المقابل، لن تسمح روسيا للتوجهات البراغماتية الغربية خاصة ولن تسمح بأن يشكل انضمام أوكرانيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي عامل تهديد لأمنها القومي، وبالرغم من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها وبرغم الحصار الدبلوماسي والسياسي الذي تمارسه الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وضد محاور الصداقة والثقة لها مثل الصين وبيلاروسيا، إلا أن روسيا تؤكد استعدادها للدخول في حرب نووية ضد الغرب في حال تأكدت لديها نوايا الغرب بإعلان الحرب ضدها، والأمر بات واضحا بالنسبة لروسيا بدليل رفع مستويات تسليح أوكرانيا في حربها ضد روسيا.

وكنتيجة لمظاهر المشهد الأمني المتنامية في خط مستمر مع عجز المنظمات الدولية والإقليمية والدول الكبرى عن إيجاد مقاربات بديلة لتسوية الخلافات وإدارة الأزمات الدولية وهندسة الموقف الدولي المشترك في مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة، تأثر حقل الدراسات الأمنية بتلك البيئات الأمنية الهشّة، فتحولت في ظله مضامين الأمن واتجاهاته وبرزت مقاربات نظرية تنتقد فكرة أمن الدولة سابق لأمن الفرد بعدما أصبحت كل تلك التحولات العالمية تتمحور حول الفرد، الإنسان..مما رجح الكفة لصالح أولوية أمن الفرد على أمن الدولة والدولة هي مصدر تهديد لأمن الفرد تارة وهي أداة في صناعة وصون وضمان أمن الفرد وبناء مقاربة الأمن الإنساني.

تطرح جملة التهديدات الأمنية الجديدة مثل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة العابرة للقارات، وكذلك تهديد الدولة الفاشلة والنزاعات العرقية وتدفق المهاجرين

والتغيرات المناخية والحروب على موارد الطاقة مفهوما جديدًا للأمن يتعلق بطبيعة التهديدات اللاتماثلية تلك أمام الانشغالات النظرية لدى التيارات المختلفة في الدراسات الأمنية الحديثة.

تُمركِز تلك الاتجاهات الجديدة للأمن هذا المفهوم حول التحديات والتداعيات الأمنية الجديدة التي تهدّد الأمن الوطني والعالمي عل حد سواء خاصة في ظل انعدام عدوّ واضح بعينه كتلك التي تسبّبت فيها جائحة كورونا كوفيد 19 والتغيرات المناخية وأزمات الدولة الفاشلة واستمرار النزاعات المسلحة في العالم، ويبرز اهتمامها أكثر من خلال تسليط الضوء على القطاعات الأمنية المختلفة كالأمن البيئي والأمن الطاقوي والأمن الاقتصادي والأمن المجتمعي..

إن محدّدات الأمن العالمي في تغيُّر مستمر وتلك الديناميكية المتزامنة مع الصدمات والأزمات التي تشهدها السياسة العالمية الراهنة ساهمت في تغير مفهمة الأمن وتوسيع أطره ومذاهبه والقطاعات الأمنية لتشمل أمن الفرد في ظل مصادر تهديد الأمن الإنساني الجديدة التي فرضت على الدول الكبرى تغيير توجهاتها الإستراتيجية والأمنية وفق معطيات البيئة الدولية المتغيرة.

إن مستقبل العلاقات الدولية مرهون بمستقيل التوجهات الأمنية والمقاربات الإستراتيجية والأمنية الواجب اتخاذها في مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة لأنها لم تعد تعبّر عن هيمنة دولة على حساب أخرى أو مصالح نطاق جغرافي إقليمي على حساب آخر وإنّما هي تهدد مستقبل الأمن الإنساني المستدام.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1/ الكتب:

1- زبيغنيو بريجنسكي، **الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، تر: عمر الأيوبي(بيروت: درا الكتاب العربي، 2004).

2- خالد خليفة بقاص، **الصراع الدولي على النفط في القارة الإفريقية**(الجزائر: النشر الجديد الجامعي، 2016).

3- هنري كيسنجر، **النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**، تر: فاضل جتكر(لبنان: دار الكتاب العربي، 2015).

4- جلال حدادي، **معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي**(الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017).

5- هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**(الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010).

6- جوزيف إس ناي، **مستقبل القوة**، تر: احمد عبد الحميد نافع، ط1(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015).

7- لعرباوي نصير، مفهوم الأمن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001(من المفهوم العسكري إلى المفهوم الحضاري)، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2،

8- عامر مصباح، **النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية**، ط2(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)

9- وليد عبد الحي، "الأمن القومي والمنظور الجديد" ، **في: فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، بلهول نسيم وآخرون(الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015)، ط1، ص. 11

10- روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن**، تر: يوسف شاهين،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970)

11- سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2019)

12- ديما الخضرا، (ترجمة)، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2016).

13- ظافر محمد العجمي، "امن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية(**سلسلة أطروحات الدكتوراه**، 56)، ط1،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

14- بلهول نسيم،" **مضمون التعريف بمفهوم الأمن القومي الجزائري**"،**في: فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**(الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015).

15- ميلاد مفتاح الحراثي، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط**(السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية 2013).

16- محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001).

17- عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية**(الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010)

2/ المجلات والدوريات:

18- وصفي عقيل، أيمن هياجنه، خالد العدوان، "مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من ايلول 2001"، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 48، العدد 3، 2021، ص.291

19- محمد الأمين البشرى، **الأمن العربي المقومات والمعوقات**، ط1، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص.24.

20- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته، صيغه وتهديداته(دراسة في المفاهيم والأطر)، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19، 31 جويلية 2008، لبنان: الجمعية العربية للعلوم السياسية، ص.10

21- عبد الفتاح علي الرشدان، تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير، **مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 46، العدد 3، 2019، (الجامعة الأردنية : كلية الأمير حسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية)، 2019، ص ص. 118-119

22- رضا شوادرة، الأمن الدولي والدراسات الأمنية بين الاتجاه التفسيري والطرح الإنساني الشامل"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 15، العدد 28، 2018، ص.159

23- جراية الصادق، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد 8، جانفي 2014، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمّة لخصر، الوادي)، ص.22

24- رضا شوادرة، "تطور مفهوم الأمن الدولي في الدراسات الأمنية بين الاتجاه الحديث والتقليدي"، **مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد 5، جوان 2018، ص.101

25- سالي خليفة إسحاق، الاتجاهات الحديثة في دراسات الأمن الدولي، **مجلة النهضة**، المجلد 14، العدد 4، أكتوبر 2013، (القاهرة)، ص.ص 5-6

26- عماد عواد، الامن والسلام في البحر المتوسط، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 91، يناير 1988، ص.203

27- حسام سويلم، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 150، السنة 38، أكتوبر 2002، ص. ص.290-297

28- خليل إبراهيم حجاج، محمد احمد المقداد وصايل فلاح السرحان، "اثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة:1990-2010، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 40، العدد 2، 2013، (الأردن: الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي) ص.385

29- مبروك ساحلي، "جدلية الأمن والتنمية"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 11، المجلد 9، 30 جوان 2016،(جامعة أم البواقي، الجزائر)، ص ص.46-47

30- الطيب البكوش، "الترابط بين الامن الانساني وحقوق الانسان"، **المجلة العربية لحقوق الإنسان** 10 جوان 2003، ص ص 164-165

31- ناير بن رقية فتيحة، "مفهمة الأمن بين الثابت والمتغير في السياسة العالمية الراهنة: الحرب الروسية الأوكرانية محددا"، **مجلة القانون، المجتمع والسلطة**، المجلد 12، العدد 1، 02 مارس 2023، ص.362

32- فخر الدين سلطاني، سيد ناجي ورضا اختياري آميري، مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني الإقليمي، تر: زين العابدين بولبنان، **مجلة الإدارة العامة والحوكمة**، معهد ماكروثينك، لاس فيقاس، الولايات المتحدة الأمريكية، عدد 4، 2014، ص.ص166-171

33- عادل زقاع، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 1، سبتمبر 2011، ص.ص 65-66

34- محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، ط1(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص. 7

35- نسيمة طويل، التكامل الدولي-دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، العدد 3، أكتوبر 2018، ص.112

36- خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد 2، 2014، ص ص 317-318

37- قسوم سليم، دراسات أمن العالم الثالث: العالم الثالث وإعادة صياغة مفهوم الامن ، جامعة قالمة، 8ماي 1945، ص.10

38- [1]الموسوعة الجزائرية للدراسات و الاستراتيجية، 2019، ساعة التصفح 23:57

39- عديلة محمد الطاهر، المقاربة النسوية في العلاقات الدولية، **مجلة المفكر**، العدد 13، د.ت.ن، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص ص 450-451

3/ الملتقيات والمؤتمرات:

40- منيرة بلعيد، "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة"، **مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط": واقع وآفاق**، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 19-30 أفريل 2008، ص 100

41- بن الصغير عبد العظيم، "الحرب على الإرهاب وتأثيرها على الأمن الإنساني دراسة في تحوّل مضامين الأمن لما بعد 11 سبتمبر 2001"، **مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط": واقع وآفاق، مرجع سابق، ص.237**

42- غربي محمد، "الدفاع والأمن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتيجية"، **مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط": واقع وافاق، مرجع سابق، ص ص 250-252**

43- عبد العزيز بوتفليقة، "العولمة والأمن"، **مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول العولمة والأمن**(الجزائر: قصر الأمم، 2002)، مجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، 4-7 ماي 2002، ص.16

4/ المذكرات والاطروحات:

44- شاكري قويدر، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011، **رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية**، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية ، 2015/2014، ص ص 10-11

ثانيا: الكتب باللغة الاجنبية:

1/ الكتب:

45- Barry Buzan,**People, State, and Fear the national security problem in international relations**(Great Britain: Wheatsheaf LTD,1983)

46- Barry Buzan and Olé Waever, **Regions and Powers: the structure of international security**(New York: Cambridge University press, Cambridge studies in international relations,2003), p.p.10-11

47- Charles Philippe David, **La guerre et la paix : Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie**(Paris :Presse de sciences PO, 2000), p.22

48- Beatrice Pouligny, **humanitaire :Ils nous avaient promis la paix ;Operations de l'ONU et populations locales**(Paris :Presse de science Po, 2004), 356p.

49- Alex Macleod, Anne-Marie D'Aoust et David Groudin, « **Les études de sécurité** », **Théories des relations internationales : contestations et résistances**, ed.Alex Macléod et Dan O'Meara(Québec :Athéna Editions, 2007), p.352

50- Charles Philipe David et Jean Jacque-Roche, **Théories de la sécurité :définitions, approches et 1 concept de la sécurité internationale** (Paris : édition Montchrestien,2002),p.91

51- Stuart Croft, « What future for security studies, **in Security studies: an introduction**, ed. Paul D Williams(New York: Routledge; 2008), p.p 501-502

52- Paul. D. Williams, **Security studies: an introduction**(London: Routledge, 2008), p.p.26-27

2/ Articles et revues :

53- Alexandra Novosseloff, théories de relations internationales, **in Canadian Journal of Political science**, june 2005, p.196

54- Maureen Walschot, Théories, Méthode et idées, **revue Etudes Internationales**, vol, n 1, hiver 2017, p.p 117-118

3/ مواقع الانترنت:

55- Ayse Ceyhan, Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres, **Cultures et Conflits**, printemps-été 1998, 31-32,(L'Harmattan : Centre d'études sur les conflits et sécurité), in :http://jornals.openedition.org/conflits/541 :Doi : consulté le 30/03/2021.URL

56- عبد اللطيف بوروبي، "نحو نسق معرفي جديد لمفهوم الأمن في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث، 2020، ص.26، الموقع الالكتروني: www.almanhal.com 2022

57- Barbara Delcourt, « la sécurité un concept polysémiques, January 2013, in : www.researchgate.net/publication/29

58- نجدت صبري ناكرة يى، الإطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية، منتدى سور الأزبكية، القاهرة، **الموقع الالكتروني:** www.BookS4ALL.Net

59- Ayse Ceyhan, la sécurité : Dillon, Weaver, Williams et les autres, **Culture et conflits**, 1998, **in:http ://www.conflits.org/index 541.Html**

60- حكيم غريب، واقع الدراسات الأمنية وانعكاساتها على الترتيبات الأمنية الدولية الراهنة، في ساسة بوست ، فيفري 2019، تاريخ التصفح: 2019/10/26 الساعة: 18:41، الموقع الالكتروني: www.Sasapost.com

61- قراءة في مفهوم ونظريات الأمن الدولي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 17-07-2018، موقع السياسات: www.Politics.com

62- علاء عبد الحفيظ، الامن القومي المفهوم والابعاد، دراسات سياسية، مصر: المعهد المصري للدراسات، 11 مارس 2020،ص. **الموقع الالكتروني:**

https :eipss-eg.org/wp-6 content/uploads/2020/03/www.eipss-eg.org

63- عبد الرقيق كشوط، "**أخرطة مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**"، Almanhal collections(www.almanhal.com), 16/01/2020, The Emirates Center for Strategic studies and Reaserch, p.p.4-5

64- محمد خليل سعيد خليل، عامر عيد عامر عيد(وآخرون)، "دور النظرية البنائية في تفسير العلاقات الدولية"، جامعة الإسكندرية: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، ص.6 ، في الموقع الالكتروني: **www.academia.edu/49231395/**

فهرس المحتويات

المواضيع	رقم الصفحة
مقدمة الكتاب	2
قائمة المصطلحات باللغة الأجنبية	4
المحور الأول: مدخل إلى الأمن	8
الضبط المفاهيمي للأمن والاتجاهات الجديدة للأمن	8
ضبط مفهوم الأمن	9
التأصيل النظري لمفهوم الأمن	10
مفهوم الأمن	12
مفهوم الأمن وعلاقته بالمفاهيم الأخرى	17
الأمن والقوة	17
الأمن والسلم	19
الأمن والتنمية	21
أبعاد الأمن في العلاقات الدولية	23
المحور الثاني: ابستومولوجيا الأمن والتطور التاريخي للدراسات الأمنية	25
ابستومولوجيا الأمن ومجالاته	26
سمات مفهوم الأمن	28
السياق التاريخي لتطور مسار الدراسات الأمنية	28
تصنيف المرحلية التاريخية لتطور الدراسات الأمنية	29
مخطط تصنيف اليكس ماكليود لتطور الدراسات الأمنية	30
مخطط تصنيف بيل ماكسويني لتطور الدراسات الأمنية	33
مخطط مراحل تطور الدراسات الأمنية عند ستيوارت كروفت	34
مراحل النقاش الفكري عند تشارلز فليب دافيد	36
المرحلة الكوسموبوليتانية للأمن	37
المحور الثالث: مستويات الأمن في العلاقات الدولية	38

أمن الفرد	38
الأمن الوطني والقومي	39
الأمن الإقليمي	41
الأمن العالمي	47
المحور الرابع: المقاربات النظرية للأمن	48
المقاربات التقليدية للأمن	48
المقاربات البديلة والجديدة للأمن	58
مدرسة كوبنهاجن	59
النظرية البنائية: تصور جديد للأمن	67
النظرية النقدية في فهم الامن	71
النظرية النسوية وتصورها للأمن	76
النظرية ما بعد الحداثة في تفسير الأمن	80
خاتمة	82
قائمة المراجع	85
فهرس المحتويات	92